

الإيضاح

ملحقاً لـ *أيساء النجوى* في المخطوطات

تأليف

محمد شاكر

وكيل الجامع الأزهر سابقاً

الطبعة الثانية

(حق الطبع محفوظ)

١٩٤٥ - ١٩٢٦ م

مطبعة النهضة شارع عبد الباقى بمصر
خلف عماد فاضل

160
شاك
P

الإيضاح

مكتبة الإسكندرية في البطون

General Organization Of the Alexan-
dria Library (GOAL)

Bibliotheca Alexandrina

محمد شاكر

وكيل الجامع الأزهر سابقا

الطبعة الثانية

(حق الطبع محفوظا)

١٩٤٥ - ١٩٢٦ م

مكتبة الإسكندرية
مكتبة الإسكندرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان الا على
الظالمين ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد : علم الهدى ، ومنار اليقين ، وعلى
آله وصحبه الذين جاهدوا في الله بأموالهم وأنفسهم حتى بلغوا المقام
الأسنى ، ووصلوا الى الدرجة العليا ، ورضى الله عن علماء الأمة
الاسلامية العاملين

(أما بعد) فما زال الانسان الأول يرتقى في نوعه حتى وصل الى
خبط قواعد العلوم ، وتحرير موضوعاتها ، ثم لما لم تنحد الأفكار ، ولم
تتجه أنظار العلماء الى صوب واحد ، بل تعددت مذاهبهم ، وكثر
اختلافهم ، نشأ عن ذلك الجدل في أيها أقرب من السداد ، وأدنى الى
الحجة الواضحة ، ودفعهم حب الحقيقة ، وتطلب الصواب الى أن
بضموا حداً لحركات الذهن ينتمى اليه ولا يتجاوزه ، ويجمعوا للفكر
قيوداً تكبح جماحه أن يترسل مع أغراض النفس وشهواتها ، فكان
ذلك كله علم المنطق الذي تتميز به صحة الرأي وفساده ، ويظهر الحق
من الضلال

درج هذا العلم في أحضان المدارس اليونانية التي كانت مصدر
الاشماع الفكرى ، والنور العلمى ، والنظر الفلسفى ، وكن فيها مدة
تسلط اليونان وعلو شأنهم ، فلم يفادر بلادهم ، ولم ينزح عن وطنه
حيث رجاله ومحبه .

ولم يكن العرب فى جاهليتهم كلها ولا فى أول عهدهم بالاسلام
علم بالمنطق وقواعده الا ما كان فى فطرتهم وسلاقتهم من استواء
القول وبيان المحجة . ووضوح الدلالة . فلما جاء عصر الدولة
المباسية ، وكانت أغلبية العالم المعروف حينذاك ، وأكثريه الأمم
قد دخلت فى الاسلام ، وكان الحوار قد أخذ فى المسائل الدينية مأخذاً
غريباً ، ولجدال بين الطوائف — التى أوجدتها اختلاف نزعات
الأمم الداخلة فى دين الله — قد اشتد ، والمناقشة قد اندلعت لهما : أمر
انطليفة المأمون بترجمة هذا العلم ليكون عوناً لهم على المناظرة ، وليشتد به
ساعدهم فى دحض مفتريات المبتدعة وأهل الضلال . ومن ذلك
الحين عرف المنطق بقواعده ، ووضحت طريقه لأهل اللسان العربى
فتعلقوا به وخاضوا غماره ، وحرصوا على تحصيله حتى كان من أثر
هذا الحرص أن جمّله فى كل علم ، وتكلموا به فى كل موضوع .
وبغ فى هذا الفن وفى غيره من فنون الفلسفة رجال كثيرون
كان لهم للباع الطويل واليد البيضاء فى إعادة مجد اليونان العلمى

أمثال الشيخ الرئيس ابن سينا ، والمعلم الثاني أبي نصر الفارابي ،
والفيلسوف العظيم القاضي الفاضل أبي الوليد بن رشد ، وحجة
الاسلام أبي حامد الغزالي ، ثم الرازي ، والطوسي ، وغيرهم من رجالات
المعلم وفتاح أهل النظر على اختلاف منازلهم وتشعب طرقهم وكثرة
ما استحدثوه في الفن ، مما لا يختلف عما ورنوه

وغير على هذا عهد اشد فيه الوطوع بالمنطق ، وأكثر العلماء
عن التصنيف فيه ما بين المختصرات والمطولات ، والشروح والتعليقات
والحواشي ، حتى لو أردت أن تتخذ مكتبة جامعة من كتب المنطق
وحده لضايق بك الحصر وخرج الأمر عن حد التعداد

ومن هؤلاء المصنفين أنير الدين مفضل بن عمر الأبهري المتوفى
في حدود سنة ٧٠٠هـ صاحب كتاب ايساغوجي الذي عم اشتهاره
واستفاد منه الكثيرون لاشتماله على أهم ما يجب استحضاره من
المنطق

لمج العلماء منذ دهر طويل بهذا الكتاب على صغر حجمه
وأكثروا من شروحه والتعليق عليه ونظمه كثيرون ، فمن شرحه
حسام الدين حسن الكافي المتوفى سنة ٧٦٠هـ ، والعلامة شمس الدين
محمد بن حمزة الفناري المتوفى سنة ٨٣٤هـ ، والشيخ شهاب الدين أحمد
ابن محمد الشهير بالأبدي . والشريف نور الدين علي بن ابراهيم

الشبر ازی تلمیذ الشریف الجرجانی المتوفى سنة ٨٦٢هـ ، ومصلى الدين مصطفى بن شعبان السرورى المتوفى سنة ٩٦٩هـ ، وشيخ الاسلام زكريا بن محمد الانصارى القاهرى المتوفى سنة ٩١٠هـ ، وأبو العباس أحمد بن محمد الآمدى ، وحكيم شاه محمد بن مبارك القزوينى المتوفى سنة ٩٦٦هـ ، وخير الدين خضر بن عمر المظوفى ، ومحمد بن ابراهيم الحنبلى الحلبي ، ومن نظمه نور الدين على بن محمد الأشمونى المتوفى فى حدود سنة ٩٠٠هـ ، والشيخ عبد الرحمن بن محمد الذى أسمى نظمه « السلم المنورق » والشيخ ابراهيم الشببى المتوفى سنة ٩٢٠هـ ومع كل هذه العناية فقد ظل الكتاب محجوباً فى ضمير الغيب ، ذلك أنه انما وضع للبستين ، وهو لا يتناول غيرهم ، ولم يلاحظ واحد من هؤلاء جميعاً تلك القوى الفكرية التى تكون لمن لا إلف له ولا عهد بمزاولة فن من الفنون ، بل حشروا فيه المبارات الاصطلاحية حشراً من غير تقريب ولا تذليل ، وأن أنس لا أنس لعهد الصغر وقد كلفنا بدراسة شرح شيخ الاسلام أبى يعقوب زكريا الانصارى الذى سبق عدّه فى جملة شروح الكتاب فقد كنت ، وكان اخوانى معى ، أجد من الصعوبات والمتاعب الفكرية مالا يصبر على احتماله الا راضب فى العلم ملح فى تحصيله صابر على مكارهم ومشاقه وأنّى لك بمثل هذا اليوم وأنت لا تجد الا من يريد أن يصل الى التحقيقات

الدقيقة ، والأفكار السامية في الوقت الوجيز، وهو يأبى مع ذلك إلا العبارة العالية في سهولة ولين ورفق، وظلت الحال بنا على هذا النوال حتى هدانا الله تعالى الذي لا يهدى إلى الخير سواه، ووقفنا للحصول على شرح الكتاب^(١) للعالم الكبير، والمصلح الجليل، قدوة المتأخرين، مولانا العلامة الشيخ محمد شاكر وكيل الجامع الأزهر سابقاً فأرانا فيه الضالة المنشودة، والبعية المقصودة، فمكننا عليه وتابنا مدارسته فإذا نحن نمتشق علم المنطق عشقاً، وتكثف به غراماً، بعد أن كنا نزور مجانبنا عنه، وكان أقصى رغباتنا أن تؤدي الامتحان فيه

ولشيخ الجليل — حفظه الله وأمتع المسلمين والعلماء بوجوده — أيا دكلها بفضاء على المعاهد الدينية وعلماء الأزهر أجمعين فهو الذي بدأ حركة الإصلاح الكبرى في الأزهر بعد أن أعجب أمره المصلحين من قبله، واستطاع بما أوتي من مضاء العزيمة، وقوة الإرادة، وأصالة الرأي، وسداد الفكرة، أن يتطلب على هذه النمرة القديمة التي مضت بها الحقب وتماقبت عليها السنين وهي لا تزال عاقلة برؤوس العلماء وأن يثبت لهم بالبرهان العملي أن الأزهر — وهو الجامعة الكبرى التي يؤمها المسلمون من أنحاء المعمورة — لا يؤدي واجبه الذي أسس من أجله حتى يأخذ طلابه من علوم الشريعة الفراء: أصولها وفروعها وعلوم

(١) طبع أول مرة بلاسكندرية سنة ١٣٣٥ هـ — ١٩٠٨ م

الإنسان العربي والعلوم الكونية وغيرها بالقسط الذى يتفق مع مركزهم الذى يهيئون أنفسهم له ، وقد أنشئ معهد الاسكندرية لهذا الغرض بفضل جهوده ومساعدة واقتضت ارادة القائمين بأمر الدولة المصرية حينذاك اسناد رياسته الى فضيلته فقام بأعباء هذه الرئاسة خير قيام واضطلع بتدبيره حتى أتى بالثمرة المرجوة منه ، فخرج منه جماعة من العلماء هم اليوم زهرة رجال الدين وعنوان فخار الأزهر ، وبرهان أن الأزهريين يستطيعون أن يصلوا الى الناية القصوى من المجد والرفعة اذا وجدوا من يتعهد أمورهم بمثل اخلاص الأستاذ الكبير وحسن رأيه . وانظر الى الحاكم الشرعية ودور التعليم على مختلف مشاربها فأى زهرة يروفتك منظرها ويسرك مخبرها ويعجيك حسنها فاعلم أن لمعهد الاسكندرية بدءاً فى هذه الصفات التى ملكتك عليك نفسك ولم يقف تيار الإصلاح الذى سيره فضيلته عند هذا الحد من تأسيس معهد الاسكندرية ، بل تجاوز ذلك الى انشاء وتجديد آخرين فلقد عاد — حرسه الله — الى مصر بعد أن ملأ الثغر نوراً ومهد للدين فيه سبيلاً مستقيماً ، فتولى فى الأزهر منصب الوكيل وأنشأ فى هذا المعهد القسم النظامي المسمى بنظام ١٣٢٩ بمصر وعامة المعاهد ، وتولى مع منصبه مشيخة هذا القسم ، فبث فى قلوب العلماء والطلاب حب العلم وروح النظام وشرع لهم شرعة الانصاف والتضامن والرغبة

في الإصلاح ، ولا يزال الى اليوم بعض هؤلاء العلماء محبوباً مرضياً
عنه من اخوانه موثقاً بمدائه لأنه يترسم خطوات الاستاذ الجليل
ويسلك منهجه القويم ، وان كان التكحل غير الكحل

وبعد فأحسب أنني اذا استرسلت في تعداد فضل الأستاذ
حفظه الله ، فسوف لا أقف عند حد ، وقد يطول بنا القول طويلاً
يفضض له فضيلته : فقد نعرفه أزهدي الناس في المدح وأحبههم لأن
تتكلم عنه أعماله الجليلة وتسكت ألسنة الخلق أجمعين

فنحن حين تقدم اليك شرح فضيلته على اساغوجي إنما
نتحلفك بواسطة القلادة ونهديك بالذرة اليتيمة لانبغي من وراء هذا
غير مثوبة الله ورضوانه ، والله تعالى المستول أن يرزقنا السداد
وبعضنا من الزلل . آمين ما كتبه

محمد محي الدين عبد الحميد

المدرس بمعهد الزقازيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا
 محمد سيد الأنبياء والمرسلين . وعلى آله وصحبه ومن تبعهم
 باحسان الى يوم الدين . (أما بعد) فهذا شرح لطيف على رسالة
 الأستاذ الجليل أثير الدين مفضل بن عمر الأبهري المتوفى
 في حدود سنة ٧٠٠ للهجرة النبوية في علم المنطق المعروفة
 بإيساغوجي وضعته ليستمعين به المبتدئون في هذا العلم من
 طلاب مشيخة علماء الاسكندرية على فهم القواعد التي
 اشتملت عليها هذه الرسالة والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه
 الكريم . وأن يم بنفعه الطاعن والمقيم

﴿ قال المصنف رحمه الله تعالى ﴾

(بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله على توفيقه ونسأله هداية طريقه . ونصلي على محمد وعترته أجمعين . أما بعد فهذه رسالة في المنطق أوردنا فيها ما يجب استحضاره لمن ابتدئ في شيء من العلوم مستمينا بالله تعالى ، انه مفيض الخير والجلود)
 اعلم أيها الطالب — أرشدني الله وإياك الى الحق المين — أن الباري جلّت قدرته خلق الانسان ومنحه الشوق الى علم ما هو مجهول لديه وروبه القدرة على اكتساب تلك المجهولات ومهد له طريقاً سوياً الى اكتسابها فكان ما يله موصلاً الى علم ما يجبهله والله ذو الفضل العظيم . خلق الله الانسان مسوقاً بظطرته الى اكتساب المجهولات من المعلومات وشرع للاكتساب طرقاً محدودة لا يضل سالكها فأصحاب الفطر السليمة تفنّبهم سلامة فطرتهم عن تعرف هذه الطارق في المسائل النظرية كما يستغنى عنها عامة البشر في المسائل الضرورية . ألا ترى أن العاى أو العفل الصغير اذا قلت له ماذا تفعل هذه الفحمة المتقدة اذا وضعت فوق هذا الحصباء أليس يقول انها تحرقه فان قلت له ولم ذلك أليس يقول انها نار ، فهذا القى يقوله العاى والعفل يرجع الى قياس منطقي هو قولنا هذه نار وكل نار محرقة لينتج أنها محرقة

فهذه الطرق التي شرعها الحق سبحانه لاكتساب المجهولات من المعلومات هي التي استنبطها المتقدمون أحسن الله جزاءهم ودونوها في مؤلفاتهم وسموها علم المنطق . فالمنطق إذاً هو مجموع القواعد والقوانين التي إذا راعاها طالب العلم في اكتسابه للمجهولات أمن من الخطأ في طريق كسبه، ومعلوماتنا كمجهولاتنا منها ما هو تصور كذا ذلك مفهوم الانسان والحيوان والفرس ونحوها، ومنها ما هو تصديق كالمعنى التصديقي في قولنا العلم نافع والحياة من الايمان والدين النصيحة. وطريق اكتساب التصورات هي المرفقات حدوداً كانت أو رسوماً وطريق اكتساب التصديقات هي الاقيسة والبراهين وللمرفقات مقدمات هي الكلليات الخمس التي تتألف منها تلك المرفقات وللأقيسة والبراهين مقدمات هي القضايا التي تتألف منها الاقيسة وأحكام تلك القضايا من عكسها وتناقضها على ما سيأتى تفصيلاً .

وحسبك أيها الطالب — أرشدك الله وأنت على هنية باب هذا العلم العظيم القدر — أن تعلم أن المنطق هو ميزان العلوم وأنه مجموع القواعد التي نعصم بها أذهاننا من الخطأ في ترتيب المعلومات لاكتساب المجهولات . وأضرب لك مثلاً تتحقق منه صدق ما ذكرته لك . ان مشيخة علماء الاسكندرية قد حثت على كل طالب في السنة الثالثة أن يتلقى علم المنطق وقد نُقلت في الامتحان من السنة الثانية

الى السنة الثالثة فلنكي تبرهن على وجوب تافيك لعل المنطق يلزم
أن تقول : أنا طالب من طلاب السنة الثالثة وكل طالب في السنة
الثالثة يجب عليه أن يتلقى علم المنطق فأنا يجب على أن أتلقى علم المنطق.
فهذا قياس منتج لأنك ستعلم أن محمول القضية الصغرى أعني خبر
الجملة الأولى مندرج في موضوع القضية الكبرى أعني أنه فرد من
أفراد المبتدأ في الجملة الثانية فإذا حكمت على موضوع الكبرى
بوجوب تعلم المنطق فقد سرى الحكم الى موضوع الصغرى وهو
أنت لأنك واحد من يصدق عليهم موضوع الكبرى . فإذا لم نراع
سريان الحكم من إحدى القضيتين الى الأخرى لم تأمن الخطأ كما
إذا قلت أنا طالب من طلاب السنة الثالثة وكل طالب في السنة
السابعة يجب عليه أن يتلقى علوم البلاغة فهذا غير منتج لعدم سريان
الحكم من القضية الثانية الى الأولى . وسوف تعلم تفاصيل هذه
الكلمات أن شاء الله تعالى فاصبر وما صبرك الا بالله .

(إيسافوجي) هذه الكلمة بمنزلة قول المصنف فيما يأتي:
للقول الشارح . القضايا . التناقض . العكس . القياس . فهي ترجمة
من الترأجم وهي كلمة يونانية معناها الكلمات المحسنة ولترأجمها من
اللغة العربية اشتهر هذا الكتاب بها حتى صارت كالمعلم عليه فيقال
إيسافوجي ويراد به الكتاب بأجمه لا هذا الفصل وحده .

(اللفظ الدال يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئه بالتضمن وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام كالإنسان فانه يدل على الحيوان للناطق بالمطابقة وعلى أحدهما بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام)

لاشك ان اللفظ الذي وضع بازاء معنى من المعاني يدل على ذلك المعنى اذا أطلق فزيد الموضوع للذات المشخصة اذا نطق به ناطق وسمعه من كان عالماً بوضعه له فانه يفهم من هذا اللفظ تلك الذات المعينة وكما يفهم السامع من اللفظ مناه الذي وضع بازائه فانه قد يفهم أجزاء ذلك المعنى ويفهم لوازمه أيضاً

« مثلاً كلمة ميزان » اذا أطلقت فهم السامع منها الآلة المخصوصة وهو المعنى الذي وضعت بازائه وفهم أيضاً الكفتين والمنجم^(١) مما هو جزء للمعنى الموضوع له اللفظ وفهم أيضاً خاصة هذه الآلة وهي أنها واسطة لعلم مقادير الأشياء وزناً

« مثال آخر » الشمعة اذا أطلقت فهم منها ذلك الشكل الاسطواني المعروف وهو المعنى الذي وضع له اللفظ وفهم أيضاً أجزاؤه

(١) المكفة بالكسر وتفتح و « المنجم » كبير الحديدة المرفوعة بين كفتي الميزان وفيها لسان

من الشمع والخليط الذي يحيط به الشمع وفهم أيضاً أنها تنير المكان
إذا أوقد ذلك الخليط

« مثال آخر » القهوة إذا أطلقت فهم منها هذا الشراب
المختص وفهم منها أيضاً الأجزاء التي تألفت منها وهي الماء والبن
وفهم أيضاً مرارة الطعم وهكذا. وبالجمله فكل لفظ موضوع لمعنى من
المعاني فإن العالم يوضعه إذا سمعه فهم منه المعنى الذى وضع بازائه
ويتبع ذلك فهم الأجزاء التي يتألف منها ذلك المعنى والواويزم التي
تلزمه . فبالضرورة يكون اللفظ دالاً على كل من هذه الأشياء لأن
دلالة اللفظ هي كونه بحيث متى أطلق فهم منه المعنى ، وهذه الثلاثة
أعني المعنى الذى وضع اللفظ بازائه والأجزاء التي يتألف منها المعنى
والواويزم التي لا تفارق هذا المعنى تفهم من اللفظ متى أطلق وإن كان
الأخيران لا يضمنان إلا تبعاً للأول .

إذا تحققت هذا فاعلم أن المناطقة — وفقاً للالتباس — قد اختصوا
كل واحد من هذه الثلاثة باسم خاص فسموا دلالة اللفظ على المعنى
الذى وضع بازائه، وهو المعنى بهامه، دلالة المطابقة لأن المطابقة معناها
الموافقة وقد توافق اللفظ والمعنى وذلك قول المصنف « اللفظ الدال
يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة » وسموا دلالة اللفظ على جزء المعنى
بالتبعية لفهم الكل دلالة تضمنية لأنها دلالة على ما هو في ضمن

المعنى ودخل فيه وذلك قوله « وعلى جزئه بالنضمن » وسماوا الدلالة على الخارج الذي لا يفارق المعنى إذا فهم بالتبعية له دلالة التزامية لأن اللزوم هو عدم الانفكاك وهذا الخارج كذلك .

وما ينبغي التنبيه له أنه لا التباس في دلالة اللفظ على تمام معناه ولا في دلالاته على أجزاء المعنى وإنما يوجد الالتباس في المدلولات الخارجة عن المعنى وأجزائه . وذلك أن اللفظ قد يطلق فيفهم منه معناه الموضوع له ويضهم منه شيء آخر لملاقة ما بينهما كحاتم . ومادر . وأشعب . فإن هذه الألفاظ قد وضعت للنوات المعينة ولكنها إذا أطلقت يفهم منها معنى آخر وهو الكرم . والبخل . والطمع . لا لأن ذلك هو تمام المعنى أو جزؤه بل لأنه من الصفات الغالبة على المسميات بهذه الأسماء . وكالبطيخ إذا أطلق فهم معناه وهو الفاكهة المخصوصة وفهم معها حلالة العلم . وكالغراب . والزنجى . إذا أطلقا فهم معناهما وفهم مع كل منهما سواد اللون، فنقل هذه المدلولات وإن فهمت من اللفظ تبعا للمعنى الموضوع له إلا أن المنطوق لا يستبرها من نوع الدلالة الالتزامية لأنها غير مفهومة من اللفظ تبعا للمعنى بل لأنها غير مطردة، إذ من المحقق وجود البطيخة المرة الطعم ومن الممكن أن يوجد غراب وزنجي أبيض اللون، والمنطوق إنما يبحث عن المدلول الذي لا يفارق المعنى بحال من الأحوال . فالمدلول الالتزامى إنما هو الشيء .

الذى يجزم العقل بزومه ، وعدم انفكاكه عن المدلول المطابق .
ولزوم الشيء للشيء قد يتوقف الجزم به على إقامة البرهان ، ويسمى
لازماً غير يتنأ ، كساواة زوايا المثلث لقائمتين ، فان العقل لا يجزم
بلزوم ذلك لكل مثلث الا اذا اطلع على البرهان المثبت له ، وقد
لا يتوقف فيسمى يتنأ ، وهو نوهان : فنه ما يتوقف الجزم باللزوم
فيه على تصور اللزوم والمزوم ، ويسمى يتنأ بالمعنى الأعم ، ومنه
ما يكون تصور المزوم وحده كافياً في تصور اللزوم والجزم باللزوم ،
ويسمى يتنأ بالمعنى الأخص . ولحق أن المدلول الالتزامي هو هذا
الآخر ، لانه هو الذى يفهم من اللفظ كما أطلق ، وذلك قوله :
« وعلى ما يلزمه في القبح بالانزام » . والله أعلم بالصواب .

(والدلالة قلبية وعقلية وطبيعية ووضعية)

الدلالة القلبية - وهي كون اللفظ بحيث يفهم منه معنى - إما أن
تستند الى مجرد العقل أو لا . فان استندت الى مجرد العقل فهي
عقلية ، كن سماع لفظاً من شبح في ظلام الليل ، فانه يفهم أن اللفظ
الإنسان وأنه حي ، فالإنسانية والحياة مدلولان لقصوت المسموع ،
لا لأن اللفظ المسموع موضوع لها ، وإنما ذلك لان العقل يحكم بأن
اللفظ من خواص الإنسان الحي . والى لا تستند الى مجرد العقل

فاما أن تستند الى الطبع أو لا . فان استندت الى الطبع فهي طبيعية كدلالة «أخ» على وجع الصدر، والأين على المرض. فان طبيعة المصدر تدفعه الى التعلق بكلمة «أخ» ، وطبيعة المرض تدفع الى الأين . فوجع الصدر والمرض مدلولان ، لا بسبب الوضع ولكن بالاستناد الى الطبع . والتي لا تستند الى عقل ولا الى طبع ، فاما أن تستند الى الوضع أو لا . فان استندت الى الوضع فوضعية ، كدلالة الألفاظ الموضوعية لمعانيها المتخصصة في اللغة العربية واللهجات الأخرى ، فان هذه المعاني المتخصصة إنما تفهم من الألفاظ بواسطة أن كل لفظ منها وضع للمعنى الذي خص به . وان لم تستند لا الى عقل ولا الى طبع ولا الى وضع فهي التي سماها المصنف باسم الفعلية ، وذلك كبقية الدلالات غير المطردة التي لا يبحث المنطقي عنها . فانا قد أسلفنا لك أن الألفاظ كثيراً ما تدل على معان ليست تمام المعنى ولا جزؤه ولا لازمه التي لا يتصور انفكاكه . فهذه المدلولات لا تستند الى عقل أو طبع حتى تكون طبيعية أو عقلية ، ولا الى وضع حتى تكون وضعية ، فهي اذاً دلالة حاصلة بالفعل ، مستندة الى إلف أو عادة أو نحوهما ، ولك أن تسميها بما شئت ، أو كما سماها المصنف دلالة فعلية . (فان قلت) هذه الدلالات التي صيبنها فعلية كدلالة حاتم على الكرم ، ودلالة الزنجبي على

اصداد لونه ، والبليخ على حلوة طعمه ، تستند في الحقيقة الى
 للوضع ، لأنها لم تفهم من اللفظ الا من حيث كونه موضوعاً للمعنى
 فأحر بها أن تسمى وضعية (قلت) الخطب في ذلك سهل فاما أن تفعل
 كما فعل المصنف اعتماداً على أصل الوضع ولا تجعلها من الدلالة
 الوضعية ، وإما أن نلاحظ ما قلت ، وحينئذ يجب تقسيم الدلالة
 الوضعية الى مطردة تنقسم الى المطابقة والتنضمن والالتزام والى غير
 مطردة وهى التى سماها المصنف دلالة فعلية والله أعلم بالصواب
 (ثم اللفظ إما مفرد وهو الذى لا يراد بالجزء منه
 دلالة على جزء معناه كالانسان وإما مؤلف وهو الذى
 لا يكون كذلك كراى الحجارة)

اعلم أن اللفظ الموضوع للمعنى قد لا يكون له جزء أصلاً كهمزة
 الاستفهام وولو المعطف ، وقد يكون ذا أجزاء لا تدل على معنى كمحمد
 وعلى ، وقد يكون لأجزائه دلالة على معنى لكنه ليس جزء المعنى
 الموضوع له ، كتاج الدين علما لرجل ، فإن كل واحد من جزئيه ذل على
 معنى واسكنه ليس جزءاً للمعنى الموضوع له ، وقد يكون ذا أجزاء دلالة
 على معنى هو جزء المعنى الموضوع له ولكن لم يقصد منها الدلالة على
 ذلك الجزء من المعنى كالحيوان الناطق علما لرجل ، فانه وإن كان معنى
 الحيوان ومعنى الناطق جزءاً من المعنى ولكن لم يقصد من التسمية

أن يكون الحيوان دالا على أحد الجزئين والناطق دالا على الجزء الآخر، وقد يكون اللفظ ذا أجزاء دالة على معنى هو جزء المعنى الموضوع له وأريد بكل جزء الدلالة على جزء المعنى المقصود كرامى الطيارة والملم نور وبقية المركبات الثامنة والتناقصة . فهذا الأخير وحده هو المركب والأربعة التي قبله مفردات .

فان قلت قد يكون اللفظ مركباً من ثلاثة أحرف ويراد بكل حرف منه الدلالة على معنى هو جزء المعنى المقصود كقول الخنفيه « ومثله للبشر جحط » يريدون بذلك الاشارة الى الأقوال الثلاثة في البئر اذا سقط فيها الجنب فالجنب اشارة الى نجاستهما والحام الى بقاء الماء على طهارته والجنب على جنابته والطاء الى طهارتهما وكالموز التي اصطلح عليها المحدثون والقراء والمقهاء اشارة الى الرواة وأصحاب الأقوال كما تجهه كثيراً في الشاطبية والجامع الصغير . (قلت) قد يمكن القول بأن هذه الكلمات الرمزية من المركبات ولا حرج علينا في ذلك مادام كل حرف منها رمزاً لشيء ودالا عليه وأو اختصاراً للكلمة الدالة عليه . ومن قال بأنها من المفرد لان الارادة في قولنا: يراه بالجزء منه الدلالة على جزء المعنى . إنما هي الارادة الجارية على قانون اللغة ، وهذه ليست كذلك ، فقد استهدف لسهام الناقدين . . ثم المركبة ؛ إما ناقصة كل مركبات التوصيفية ، كالإنسان

الكامل ، أو الاضافية كحجة الاسلام . وإما تام انشائي ، كآدم
 الصلاة ، (ولا تبغ الفساد في الارض) ، وخبري كقوله صلى الله
 عليه وسلم « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » وقوله « كلكم
 راع وكل راع مسئول عن رعيته » .

(والمفرد إما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور
 مفهومه من وقوع الشر كة فيه كالانسان ، وإما جزئي وهو
 الذي يمنع نفس تصور مفهومه ذلك كزيد)

اللفظ المفرد بالنظر الى معناه الموضوع له إما كلي ، وإما جزئي
 لأن مفهومه إما أن يمكن صدقه على كثيرين أولاً ، فالذي لا يمكن
 صدقه على كثيرين ، يسمى جزئياً كأعلام الأشخاص ، فهو عبد الله
 جلها ، فان الصورة الحاصلة في القبح عند سماع هذا الاسم للعالم بوضعه
 لاسماء ، لا يمكن أن تصدق على غير الشخص المخصوص المسمى بها .
 والذي يمكن صدقه على كثيرين يسمى كلياً ، سواء كانت له أفراد
 كثيرة بالفعل كالانسان ، فان الصورة الحاصلة من هذا اللفظ في
 ذهن العالم بوضعه لاسماء تصدق على زيد وعمر وغيرهما من الافراد
 الموجودة والتي لم توجد أو وجدت وأدركها الفناء ، لأن كل واحد
 منها يتحقق فيه معنى الانسان ، أو كان له فرد واحد فقط ، كالشمس
 وواجب الوجود ، فان الشمس وإن لم يوجد من مفهومها وهو السكوك

النهارى إلا فرد واحد ، إلا أنه بحيث لو وجد كوكب نهارى آخر ،
 لصدق عليه اسم الشمس ، وواجب الوجود ، وإن قام البرهان على أنه
 لا يكون إلا واحداً ، إلا أن مفهوم اللفظى ذاته لا يستلزم استحالة
 صدقه على غير الواحد القهار ، أو لم يوجد من أفراد شئ أصلاً ،
 كالمعدوم والمستحيل واللاشئ ، فإن هذه الكلمات وإن لم يوجد من
 أفرادها شئ ، إلا أن العالم بوضعها لما فيها يقدر صدقها على الأفراد
 التى تنطبق عليها مفهوماتها ، ولذلك يسميها المناطقة بالكليات الفرضية
 فقد استبان لك مما تقدم ، أن اللفظ الكلى هو الذى لا يمنع
 نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه ، أى لا يمنع مفهومه
 الذى تصوره وقوع الشركة فيه ، من حيث التصور نفسه لا بالنظر
 الى شئ آخر ، كاستحالة وجود أكثر من فرد له ، أو استحالة
 وجود جملة أفراد ، وأن الجزئى ، هو الذى يمنع نفس تصور مفهومه
 من وقوع الشركة فيه ، كمحمد ونافع وعبد الله أعلاماً ، فإن مفهوم
 كل منها الذى يتصوره المعارف بوضعه للذات المعينة ، يمنع الشركة
 فيه من حيث التصور نفسه . (فإن قلت) : إنا نجد كثيراً من
 الجزئيات ، لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة فيه ، كـ
 الأمثلة التى مثلت بها ، فإن محمداً مثلاً اسم لأشخاص قد لا يحصيه
 المد ، فلم يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه ، فهو إما

كلّي أو لحد الفاصل بين الكلّي والجزئي شيء آخر غير ما ذكرت
 (قلت) لا هذا ولا ذلك ، فإن محمداً إنما وضع للذات المعينة المخصوصة ؛
 فهو لا يصدق إلا عليها بالنظر لذلك الوضع ، ولو فرضناه موضوعاً
 لذات أخرى ، فهو لا يصدق إلا عليها بالنظر لذلك الوضع أيضاً ،
 وهكذا فلم يكن صادقاً على كثيرين بالنسبة لوضع واحد ، وإنما تعدد
 معانيه بتعدد الوضع لها ، واعتبر ذلك فيه إذا كان صفة ، فإنه يصدق
 على كل من حدثت سجاياه بالنظر إلى وضع واحد ، ولذلك نحن نعده
 في هذه الحالة من الكلّيات ، والاشتباه إنما جاءك من عدم الالتفات
 إلى تعدد الوضع الذي يستلزم تعدد الموضوع له . (فان قلت) هب أن
 الأمر كما تقول ، أفلا يمكن أن نفرض صدق الجزئي على كثيرين كما
 فعلنا في الكلّيات الفرضية (قلت) إن ذلك هدم لسور الوضع الذي
 يعتمد عليه في الدلالة على المعنى الموضوع له ، ولا كذلك الكلّيات
 الفرضية . هذا ولعلك قد فهمت مما سبق أن الكلّية والجزئية من
 صفات المعاني لا من صفات الالفاظ ، فلا يقال لفظ كلّي إلا من
 حيث إن معناه كلّي . كما إن الأفراد والتركيب من صفات الالفاظ
 لا المعاني فلا يقال للمعنى إنه مفرد إلا باعتبار أن اللفظ الدال عليه مفرد
 يقول المصنف والمفرد إما كلّي إلى آخره محمول على هذا والله أعلم .

(والكلبي إما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس ، وإما عرضي وهو الذي يخالفه كالضاحك بالنسبة الى الانسان)

لقد عرفت مما سبق أن الكلبي هو المفهوم الذي يمكن صدقه على أفراد كثيرة ، فهذا المفهوم بالنسبة الى تلك الافراد إما داخل في حقيقتها أو خارج عنها ، ونعني بدخوله في حقيقة أفرادها أن يكون جزءاً لماهيتها الكلية أو تمام الماهية التي تميز أفرادها بالمشخصات كالحيوان والناطق وكالانسان بالنسبة الى الافراد التي تصدق عليها فان مفهوم الحيوان جزء من حقيقة الانسان والفرس ، ومن حقيقة هذا الانسان وهذا الفرس ، والناطق جزء من حقيقة زيد وعمرو وغيرهما ، والانسان داخل في حقيقة زيد وعمرو ، لأن زيدا هو هذه الماهية الكلية ، والتشخص الذي امتاز به عن سائر المشاركات في هذه الحقيقة الكلية ، فالداخل في حقيقة جزئياته كما مثلنا يسمى ذاتياً ، والناارج من حقيقة جزئياته يسمى عرضياً ، كالمائى بالنسبة الى الانسان والفرس ، والى هذا الانسان وهذا الفرس ، وكالضاحك بالنسبة الى زيد وبكر وعموما ، فان مفهوم المائى ومفهوم الضاحك كلاهما خارج عن حقيقة ما يصدق عليه من الجزئيات .

(والقائي اما مقول في جواب ما هو بحسب الشريعة
المنفعة كالحیوان بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجنس
وبرسم بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في
جواب ما هو)

قد علمت أن الكلي هو المفهوم الذي يمكن صدقه على أفراد
كثيرة هي الجزئيات المندرجة تحته، وأن القائي هو الكلي الداخل
في حقيقة جزئياته ، وإن المرضى هو الكلي الخارج عن حقيقة
جزئياته ، وسعلم أن القائي ينحصر في ثلاثة أنواع: الجنس، والنوع،
والفصل . والمرضى ينحصر في نوعين : الخاصة ، والعرض العام .
ولا أظنك تجهل أن هذه الكليات متماثلة في الحل على جزئياتها ،
فكما يصح أن تقول زيد انسان ؛ يصح أن تقول هو حيوان ، وهو
ناطق ، وهو ضاحك ، وهو ماش . وإنما تبايز هذه الكليات الخمس
بشيء آخر وهو صلاحيتها للجواب عن جزئياتها المجهولة . فإذا كنت
تجهل زيدا مثلاً وسألت من يرشدك الى حقيقته قلت : ما هو زيد ، صح
المسئول أن يقول لك هو انسان ، لأن حقيقة زيد هي الحيوان
الناطق الذي هو معنى الانسان ، ولم يميز أن يقول لك هو حيوان ،
أو ماش ، أو ناطق ، أو ضاحك ، لأن حقيقة زيد ليست واحداً

من هذه الأربعة، فلا يصلح واحد منها أن يكون جواباً عن سؤالك .
واعلم أن السؤال عن الجزئيات المجهولة ضربان: أحدهما السؤال
عن حقيقة ذلك المجهول ، والثاني السؤال عن الشيء الذي يصلح
مميزاً لذلك المجهول، فإذا سألت عن الحقيقة وجب أن تقول في سؤالك:
ما هو ، وإذا سألت عن المميز وجب أن تقول في سؤالك: أي شيء
هو . إذا تحققت هذا فاعلم أن الكلّي الداخل في الماهية إما أن يكون
هو الجزء الذي يرجع إليه الاشتراك بين الماهية وبين غيرها من الماهيات
الأخرى بحيث يكون تمام المشترك بينهما وبين شيء آخر ، كالحبوان
بالنسبة إلى ما تحته من الأفراد . وإما أن يكون هو الجزء الذي يرجع
إليه التمايز بين الماهية وبين غيرها من الماهيات الأخرى ، كالناطق
بالنسبة إلى أفراد الانسان . وإما أن يكون هو تمام الماهية التي لا تمايز
بين جزئياتها إلا بالمشخصات ، كالانسان بالنسبة إلى ما تحته من
الأفراد . فالأول - وهو تمام المشترك بين الماهية وبين شيء آخر -
لا يصلح جواباً للسؤال عن حقيقة أي فرد من الأفراد إذا افرد
لأن الجواب عن السؤال إنما يصحكون بهام حقيقة المسئول عنه ،
فالحبوان مثلاً لا يصلح جواباً للسؤال بما هو إذا قلت: ما هو زيد، أو
ما هو الانسان ، أو ما هو الفرس ، لأنه ليس تمام الحقيقة لواحد من
هذه الثلاثة ، وإنما يصلح الجواب إذا جمعت في سؤالك بين حقيقتين

من الحقائق المتدرجة تحته ، فنقول : ماهو زيد والفرس ، أو ماهو الانسان والفرس. نحينئذ يصح أن يقال في الجواب: حيوان ، لأن الحيوان هو تمام الحقيقة التي يشترك فيها الانسان والفرس . فهذا الكلي الداخل في الماهية - الذي يقال في جواب ماهو عند السؤال من حقيقتين فأكثر من الجزئيات المتدرجة تحته ولا يصلح للجواب عند السؤال عن حقيقة واحدة - يسمى جنساً . وقد عرفه المناطقة: بأنه الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو . ولا أظنك تحتاج الى إيضاح شيء في هذا التعريف بمد الوقوف على التفصيل الذي أسلفنا . ولك أن تقول في تعريفه: هو الجزء المشترك بين الماهية وبين ماهية أخرى تخالفها بحيث يكون مرجع الاشتراك لالمرجع الامتياز .

واعلم أن الجنس صنفان : قريب وبعيد ، فالجنس القريب هو المقول في جواب ما هو على جميع الحقائق المشتركة فيه اذا اجتمعت في سؤال واحد كالحيوان ، فانه يصلح للجواب اذا قيل ما الانسان والفرس ، وهكذا اذا استقصيت بقية أنواعه . والجنس البعيد هو المقول في جواب ما هو على بعض الحقائق المشتركة فيه اذا اجتمعت دون جميعها . كالجنس ، فانه يصلح للجواب اذا قلت ما هو الانسان والحجر ، لانه تمام الماهية المشتركة بينهما . ولكن اذا قلت ما هو

الانسان والفرس ، أو ما هو الانسان والشجر لم يصلح للجواب فهما
لأنه ليس عام الماهية المشتركة بينهما، ولكن الجواب عن الاول حيوان
وعن الثاني جسم ناعم . وكما ينقسم الجنس الى قريب وبعيد ، ينقسم
الى سافل ، ومتوسط ، وعال ؛ ومفرد . فالجنس السافل هو ما فوقه
جنس ولا شيء من الاجناس تحته كالحیوان ، فان فوقه الجسم الناعم
لشموله الحيوان والنبات ، ولا جنس تحته وإنما تحته أنواع فقط كالانسان
والفرس ونحوهما . والجنس المتوسط هو ما فوقه جنس وتحته جنس
كالجسم الناعم ، فان فوقه جنس وهو الجسم لشموله مع الحيوان
والنبات المجاد ، وتحته جنس وهو الحيوان . والجنس العالی هو مالا
جنس فوقه وتحته الاجناس كالجوهر مثلاً . والجنس المفرد هو الذى
لا جنس فوقه ولا جنس تحته ، والقسمه عقلية فليس من الضروري
أن يكون له مثال معروف .

(وإما مقول فى جواب ما هو بحسب الشرح والخصوصية
معاً كالانسان بالنسبة الى أفرادة نحو زيد وعمر و هو النوع
وبرسم بأنه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالمدد دون الحقيقة
فى جواب ما هو)

قد علمت أن السؤال عن الماهيات المجهولة إنما يكون بما هو ،

والذى يصلح جواباً عن السؤال بما هو أمران : الأول الجنس ، وقد أسلفنا لك أنه إنما يصلح للجواب إذا كان السؤال عن حقيقتين مختلفتين . والثاني هو الذى يصلح جواباً عن الواحد والمتعدد من الأفراد المندرجة تحته كالإنسان . فإذا قلت : ما هو زيد ، صح فى الجواب أن تقول إنسان ، لأن الإنسان — أعني الحيوان الناطق — هو تمام ماهيته ، وإذا قلت : ما زيد وعمره ، صح فى الجواب أيضاً أن تقول الإنسان لأنه هو تمام الماهية المشتركة بينهما ، إذ لا تمايز بين أفراد الإنسان إلا بالمشخصات الجزئية . فهذا الذى يصلح للجواب عن الواحد والمتعدد عند السؤال بما هو يسى نوعاً ، فهو السكلى الداخلى فى حقيقة جزئياته التى يقال فى جواب ما هو عند السؤال عن الواحد والمتعدد من الجزئيات المندرجة تحته ، وقد عرفوه بأنه السكلى المقول على كثيرين مختلفين بالمدد دون الحقيقة فى جواب ما هو . ولا أظنك بعد البيان السابق تحتاج الى إيضاح شيء فى ترميزه .

واعلم أن النوع قد يطلق ويراد به للماهية التى يقال عليها وعلى غيرها الجنس فى جواب ما هو ، سواء كانت الأفراد المندرجة تحته متفقة فى حقيقتها أولاً ، ويسى نوعاً إضافياً ، كالإنسان نوع لأنه يقال عليه وعلى الفرص جنس فى جواب ما هما وهو الحيوان والحيوان نوع أيضاً لأنه يقال عليه وعلى الفرص جنس فى جواب ما هما وهو

الجسم الثامى ، والجسم الثامى نوع أيضا لانه يقال عليه وعلى الحجر جنس فى جواب ما هما وهو الجسم . وعلى هذا فالنوع الاضافى ثلاثة أقسام : نوع الأنواع ، أو النوع السافل ، وهو مالا نوع تحته ، وفوقه الأنواع . والنوع المتوسط ، وهو ما فوقه نوع وتحته نوع . والنوع العالى ، وهو مالا نوع فوقه وتحته الأنواع . وعلى قياس ما سبق فى الجنس يمكن أن يزداد راجع هو النوع المفرد ، وهو الذى لا جنس فوقه ولا نوع تحته وان لم يكن له مثال معروف ، ولكن القسمة العقلية تحتمله ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

(وإما غير مقول فى جواب ما هو بل مقول فى جواب أى شىء هو فى ذاته وهو الذى يميز الشىء عما يشاركه فى الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو الفصل ويوسم بأنه كلى يقال على الشىء فى جواب أى شىء هو فى ذاته)

هذا هو القسم الثالث من أقسام الذات ، لأن الداخل فى ماهية الشىء إما أن يكون تمام الماهية التى لا تهايز الا بالمشخصات الجزئية أو لا يكون كذلك . فالأول هو النوع . والثامى - وهو مالا يكون تمام الماهية - فهو اما أن يكون تمام المشترك بينها وبين ماهية أخرى يخالفها أو لا يكون ، فالأول هو الجنس ، والثامى هو الفصل ، وهو اذا لم

يكن الجزء الذي يرجع اليه الاشتراك، فثم أن يكون هو الجزء الذي يرجع اليه امتياز الماهية من غيرها وهو المطلوب

وقد علمت مما سبق أن الذاتى الذى يقال فى جواب ما هو إنما هو الجنس والنوع فقط ، أما النوع فلأنه تمام ماهية الجزئيات المنفصلة الحقيقية . وأما الجنس فلأنه تمام ماهية الجزئيات المختلفة الحقيقية ، فما يكون ذاتياً . ولا يصلح للجواب عن السؤال بما هو لافى حال الاتفاق ولا فى حال الاختلاف . يجب أن يقال فى جواب أى شيء هو فى ذاته لأبنة الجزء الذاتى المميز ، وقد سبق لك أن أى شيء هو يستل بها عن المميزات ، فالفصل اذن هو الكلى الداخلى فى الماهية الذى يميزها عما يشاركها فى جنسها ، كالناطق بالنسبة الى الانسان ، فان الانسان مركب من جزئين هما : الحيوان والناطق ، فالحيوان هو الجزء المشترك بين الانسان والفرس والحمار وبقية أنواع الحيوان ، والناطق هو الجزء الثانى الذى يميزه عن جميع ما يشاركه فى هذا الجنس ، وقد عرفوه بأنه الكلى الذى يقال على الشيء فى جواب أى شيء هو فى ذاته .

واعلم أن الفصل نوهان : قريب وبعيد ، فالقريب هو الذى يميز الشيء عن جميع ما يشاركه فى جنسه للقريب ، كالناطق بالنسبة الى الانسان ، فهو فصل قريب ، لانه يميز الانسان عن كل ما يشاركه

في جنسه القريب وهو الحيوان ، والحساس بالنسبة الى الحيوان ،
فانه قريب لانه يميز الحيوان عن كل ما يشاركه في جنسه القريب وهو
الجسم النامي . والبعيد هو الذي يميز الشيء عن بعض ما يشاركه في
جنسه البعيد ، كالتامى والحساس بالنسبة الى الانسان ، فان التامى
يميزه عن الجراد الذي يشاركه في جنسه البعيد الذي هو الجسم .
ولكن لا يميزه عن الشجر والفرس الذين يشاركاه أيضاً في هذا
الجنس البعيد ، والحساس يميز الانسان عن الشجر ولا يميزه عن
الفرس الذي يشاركه في الجسم النامي .

وربما خطر لك أن تقول: ان النوع كالانسان يميز زيدا عما يشاركه
في الحيوان، وان الجنس كالحيوان يميزه أيضاً عن بعض ما يشاركه في
الجسم النامي، والجسم النامي يميزه أيضاً عن بعض ما يشاركه في الجسم
المطلق، فاما للمناقشة لا يرضون أن يقال واحد من هذه الثلاثة في جواب
أى شيء هو في ذاته كما يقال الفصل . فأقول لك آفة العلم النسيان .
ألم أقل لك في صدر الكلام: أن يميز الشيء هو الذى يكون المرجع
في التمييز اليه كما أن المشترك بين الماهيات هو الذى يكون المرجع
في الاشتراك اليه، فالانسان وان مبرز زيدا عن الفرس إلا أن المرجع في
التمييز الى المناطق لا الى جهة متناه، والحيوان وان مبرز أيضاً عن
الشجر والحجر إلا أن المرجع في التمييز الى الحساس لا الى جهة متناه

والجسم النامي وان مبرزه عن الحجر الا أن مرجع التمييز الى النامي وحده لا الى مجموع الكلمتين، وما يقال في تمييز الأنواع والأجناس يقال مثله في اشتراك الفصول فان الحساس مشترك بين الإنسان والفرس ولكنه ليس مرجع الاشتراك وحده بل هو الجسم النامي فالمشترك بين الإنسان والفرس هو مجموع معنى الحيوان الذي من جملة أجزائه الحساس فليس الحساس تمام المشترك وإنما هو جزء منه ولولا هذه الاعتبارات لتشابهت الأقسام وضاعت قائمة التقسيم فاحتفظ بما يلحق اليك ولا تكن من النافلين

(وأما المرضى فاما أن يتمتع انفكاكه عن الماهية وهو المرض لللازم أو لا يتمتع وهو المرض المفارق وكل واحد منهما اما أن يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للإنسان وترسم بأنها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً، واما أن يتم حقائق فوق واحدة وهو المرض العام كالمتنفس بالقوة والفعل بالنسبة للإنسان وغيره من الحيوانات ويرسم بأنه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً)

الكلبي الخارج عن الماهية إن امتنع انفكاكه عنها فهو المرض
اللازم ، كزوجية بالنسبة الى الأربة ، والفردية بالنسبة للخمسة ،
فان الزوجية والفردية أعراض لازمة للأربة والخمسة ، لا يمكن أن
يوجد في الخارج ولا في الدهن أربعة ليست زوجاً ، ولا خمسة ليست
فرداً ، وإن لم يمتنع انفكاكه عن الماهية فهو المرض المفارق ،
كالآكل والشارب والنائم والمصلى والصائم بالنسبة للإنسان ، فان
الآكل ومما هو أعراض مفارقة لحصولها في بعض الأحيان دون
بعض ، وكل واحد من المرض اللازم والمرض المفارق إن اخضع
بحقيقة واحدة فهو الخاصة ، كالضاحك بالقوة للإنسان ، فانه عرض
لازم للإنسان ، اذ لا يوجد في الدهن ولا في الخارج انسان ليس
ضاحكاً بالقوة . وكالضاحك بالفعل للإنسان ، فان الضحك بالفعل
عما يختص بالانسان ، ويتصف به في بعض الأحيان دون بعض ، وترسم
الخاصة بأنها كلية تقال وتعمل على ما نعت حقيقة واحدة قولاً عرضياً .
وان كان المرض اللازم والمرض المفارق متحققاً في أكثر من حقيقة
واحدة فهو المرض العام ، كالمتنفس بالقوة ، فان المتنفس يعمل على
الانسان وعلى الفرس وعلى غيرها من أنواع الحيوانات ، فهو عرض
عام ، ولا يوجد في الدهن ولا في الخارج حيوان ليس متنفساً بالقوة ،
خبر من الأعراض العامة اللازمة ، كالمتنفس بالفعل فانه عرض عام

كما سبق ومفارق ، لأن بعض أفراد الحيوان يستطيع أن يجبس نفسه زمنًا ما ، ويرسم المرض العام بأنه كلى يقال على ما نمت حقائق مختلفة قولاً مرضياً .

فهذه جملة أنواع المفاهيم الكلية التي يمكن صدقها على الأفراد المندرجة تحتها وحملها عليها، فإذا أنت عرفت نسبة الكلى إلى الأفراد المندرجة تحتها، وتحقق أن جنس إذا كان تمام المشترك بين الماهيات المختلفة التي يصدق عليها ، وأنه فصل إذا كان الجزء الذي يرجع إليه التمايز بين الأفراد التي تحتها وبين ماهية أخرى، وأنه نوع إذا كان تمام ماهية أفرادها التي لا يمتاز واحد منها عن الآخر إلا بالمشخصات الجزئية، وأنه خاصة إذا كانت الأفراد التي يصدق عليها متفقة الحقيقة وكان خارجاً عن حقيقتها ، وأنه عرض عام إذا كانت أفرادها مختلفة الحقائق وهو خارج عنها . إذا عرفت ذلك كله هان عليك أن تسلك سبيل اكتساب التصورات المجهولة لك من التصورات المعروفة عندك إذا تربتها الترتيب الذي يرشدك إليه العلم بما يتضمنه الباب الآتي . والله يعصمك من الزلل ؛ ويلهمك الصواب في القول والعمل .

(القول الشارح)

أى القول الذى يشرح الماهية ويوضحها؛ فإذا كنت تجهل معنى الإنسان وطلبت علم معناه؛ فالقول الذى يشرحه لك ويوضحه هو

قولنا : الحيوان الناطق مثلاً . ولكي يتمكن الانسان من شرح
 الماهية المجهولة حتى تصير معلومة عنده يجب أن يبحث عن أجزائها
 وخصائصها ، ثم يؤلف مما اجتمع لديه قولاً شارحاً للماهية التي يطلبها
 وطريق ذلك أن يبحث أولاً عما تشترك فيه الماهية مع غيرها من
 الماهيات الأخرى ، ثم يضم اليه ما يختص بها ولا يوجد في غيرها
 لتتميز عنده التميز الذي يطلبه ولا تلتبس بسواها . فالتميز الماهية
 في التعريف عن كل ماسواها لا تكون معروفة بالمعنى الذي تعلمن
 اليه القلوب ، فتارة يكون ذلك المميز ذاتياً ، كالفصل القريب . وتارة
 يكون عرضياً ، كالتلصص . وبهذا الاعتبار تنوع للمرات كما ستعرفه
 (الحد قول دال على ماهية الشيء وهو الذي يتركب
 من جنس الشيء وفصله القريبين كالحیوان الناطق بالنسبة
 الى الانسان وهو الحد التام ، والحد الناقص وهو الذي يتركب
 من جنس الشيء البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة
 الى الانسان)

إذا جهلت شيئاً وطلبت معرفته جئت بالقول الدال على ماهيته .
 ولا شك أن القول الملقى يدل على تمام ماهية الشيء يلزم أن يكون
 مؤلفاً من جزئين : الأول عام المشترك بينهما وبين مابعداهما من الماهيات

الأخرى ، وهو الجنس القريب كالحيوان في تعريف الإنسان ، فانه تمام المشترك بينهما وبين الحجر والشجر والفرس ، ولو جئت مكانه بالجسم لنقص منه النامي الذي يشارك فيه الشجر ، ونقص منه الحساس الذي يشارك فيه الفرس ، أو لو جئت مكانه بالجسم النامي لنقص منه الحساس الذي يشارك فيه الفرس . للثنائي المميز الذاتي الذي يميزه عن جميع ماعداء ، وهو الفصل القريب كالناطق في تعريف الإنسان ، فان الفصل البعيد لا يحصل به التمييز المطلوب . فالذي يدل على ماهية الشيء دلالة تامة لا نقص فيها يسى حداً ، ويتركب من جنس الشيء وفصله القريين ، ويختص باسم الحد التام ، فان نقص من أجزاء الماهية شيء وكان المميز لها عن جميع ماعداء ذاتياً سي حداً ناقصاً . فمدار كون المرف حداً أن يكون المميز عن جميع الأفعال ذاتياً . فالفصل القريب اذا لم يكن معه الجنس القريب حد ناقص ، كالجسم الناطق ، والنامي الناطق ، والحساس الناطق ، بل والماشي الناطق ، والضاحك الناطق ، والناطق وحده في تعريف الإنسان . كل ذلك حد ناقص . لأن الناطق والضاحك والماشي وان دل على الحيوان ، وكذلك الحساس وان دل على الجسم النامي ، وكذلك النامي وان دل على الجسم بطريق الالتزام ، فان دلالة الالتزام على أجزاء المرف لا عبارة بها في التعاريف التي قصد منها شرح الماهيات وتحصيل أجزائها المجهولة .

(والرسم التام هو الذى يتركب من جنس الشئ -
 القريب وخواصه اللازمة له كالحیوان الضاحك فى تعريف
 الانسان ، والرسم الناقص وهو الذى يتركب من عرضيات
 تختص بجلتها بحقيقة واحدة كقولنا فى تعريف الانسان انه
 ماش على قدميه مريض الأظفار بادی البشرة مستقيم القامة
 ضحاك بالطبع)

قد أسلفنا لك أن معرف الماهية يجب أن يكون مشتملا على
 ما يميزها عن جميع ما عداها ، وأن المميز إما ذاتي ، وإما عرضي ،
 وانه متى كان المميز ذاتياً فالمعرف حد تام ان اشتمل على جميع أجزاء
 الماهية التى يشاركه فيها غيره ، وناقص ان قد منها شيئاً . أما اذا
 كان المميز فى المعارف عرضياً فالأجدر به أن يسمى رسماً ، لأن
 رسم الدار أثرها وعلامتها ، والأعراض كالأثار للمروضات ، فان
 اشتمل التعريف على تمام المشترك بين الماهية وبين جميع ما عداها -
 وهو الجنس القريب - وكان ميمزاً عن جميع الأغيار عرضياً فهو رسم
 تام ، كالحیوان الضاحك فى تعريف الانسان . فان الحيوان جنسه
 القريب والضاحك خاصته التى لا توجد فى غيره ، وان لم يشتمل على
 الجنس القريب فهو رسم ناقص ، فالرسم الناقص ما كان يميز الماهية

فيه عن كل ماعداها عرضياً ولم يشتمل على الجنس القريب ، كالجسم
النامي الضاحك ، والجسم الضاحك ، والنامي الضاحك ، والحساس
الضاحك ، بل والضاحك وحده ، والأعراض التي يختص مجموعها —
لاكل واحد منها — بحقيقة واحدة ، كقولنا في تعريف الانسان : انه
ماش على قدميه ، عريض الاغفار بادی البشرة ، مستقيم القامة ،
ضحاك بالطبع . فان ماعدا الاخير منها لا يختص واحد منها بالانسان ،
ولكن مجموع تلك الموارض لا يوجد في غيره

فها أنت قد عرفت الفرق بين ذاتيات الماهية وعرضياتها ،
وعرفت قانون التحليل والتركيب في أجزائها ولوازمها ، فاذا عرض
لك مجهول تصورى وطلبت معرفته فاسلك طريق معرفته من هذه
السبل توفى الى الصواب باذن الله تعالى . واحذر أن تشبه عليك
العرضيات بالذاتيات ، والفصول البعيدة بالاجناس ، فنضع العرض
العام أو الفصل البعيد موضع الجنس ، ونضع الخاصة موضع الفصل
القريب . والله يتولى هداك ويلهمك الرشاد .

والى هنا وقف القلم عن الكلام في القسم الاول من المنطق وهو
مباحث التصورات ، وسنشرع بمونة الله وتوفيقه في القسم الثاني
منه وهو مباحث التصديقات ، والله يتولى هدايتنا أجمعين

(القضايا)

(القضية قول يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب)
 أسلفنا لك أن المركب ناقص ، كفلام زيد . وتام انشائي ه
 كطالع درسك ولا تهمل في الطلب . وخبري ، كفهمت المسئلة
 والحباء من الايمان . ويسى المركب التام الخبري خبراً وقضية .
 فالقضية هي المركب التام الذي يصح أن يقال لقائله انه صادق فيه
 أو كاذب ، كما قول طالمتُ الفرس ، فهذا مركب لانه قد قصد بهجته
 الدلالة على جزء معناه ، وتام لانه قد أفاد فائدة يحسن السكوت عليها
 ويصح أن يقال لك صدقت فيه اذا كنت في الواقع طالمت درسك
 وأن يقال لك كذبت فيه اذا كنت في الواقع لم تطالعه . وكما
 تقول « الشمس طالمة » فهذا مركب وتام ويصح أن يقال لقائله صدقت
 اذا قال هذا القول نهائياً ، وأن يقال له كذبت اذا قال ذلك ليلاً .
 فالفرق بين الخبر والانشاء أن الانشاء لا يصح أن يقال لقائله صدقت
 ولا كذبت كن قال لك اقرأ هذا الكتاب ولا تشغل بالاً بمعنيك
 فان الامر والنهي لا يدلان على وقوع شيء حتى يقبل التصديق
 والتكذيب بخلاف الخبر الدال على ذلك . (فان قلت) انا نجد من
 الأخبار ما يجب أن يقال لقائله صدقت كقول الله تعالى (ان الدين
 عند الله الاسلام) وكقوله صلى الله عليه وسلم (إنما الاعمال بالنيات) الى

آخر ما ورد في الكتاب والسنة النبوية من الأخبار ، وكالأخبار
البديية الصدق كالماء فوقنا والأرض تحتنا ، وأنا نحمد من الأخبار
ما يجب أن يقال لقائله كذبت كالأخبار المعروف كذبها بالبداهة
نحو الأربعة نصف الواحد فكيف تقولون ان الخبر هو ما يصح أن
يقال لقائله انه صادق فيه أو كاذب (قلت)

أراك لم تحسن فهم ما قدمته لك . ألم أقل لك ان الانشاء
هو ما لا يقبل التصديق ولا التكذيب والخبر بخلافه فني صح أن
تقول لقائل صدقت فالقول خبر وقضية ، ومتى صح أن تقول له كذبت
فالقول خبر وقضية أيضاً وهذا هو المطابق لما عرفناه الشيخ الرئيس
على النجاة حيث قل « والقضية والخبر هو كل قول فيه نسبة بين شيئين
يحيث يتبعه حكم صدق أو كذب » انتهى ، ولا يلزم أن يكون القول
الواحد بسينه محتملا للصدق والكذب وان كان المتأخرون من
المناطق ذهبوا الى هذا وتكلفوا تصحيح التعريف بزيادة قيد فيه
فقالوا المراد أنه يحتمل الصدق والكذب في ذاته بقطع النظر عن
قائله مثلاً ، وأنت اذا أنصفت وجدانك أيقنت بانه لا داعي الى هذا
التأويل والله اعلم بالصواب .

(وهي إما حامية كقولنا زيد كاتب ، وإما شرطية متصلة
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما شرطية

متفصلة كقولنا إما أن يكون المدد زوجاً أو فرداً، والجزء
الاول من الحلية يسمى موضوعاً والثاني محمولاً، والجزء الاول
من الشرطية يسمى مقدماً والثاني تالياً .

أسلفنا لك أن القضية هي المركب التام الذي يصح أن يقال تماثل
انه صادق فيه او كاذب وكل مركب تام خبرى لا بد أن يكون بين
جزئيه نسبة تربط احدهما بالآخر ارتباطاً يجمها كالشيء الواحد
فهو زيد كاتب فزيد وكاتب هما الجزآن اللذان تألف منهما هذا
المركب وبين هذين الجزئين نسبة ربطت أحدهما بالآخر حتى أديت
معنى واحداً وهو نبوت الكتابة لزيد ، فهذه النسبة الرابطة بين
الجزئين ان كانت تفيد اتحاد الجزئين بحيث يكون أحدهما هو الآخر
أو ليس هو الآخر فالنسبة حملية ويقال للمركب قضية حملية، فعلى
حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو بلبث نبوته له، كما في المثال السابق
فان النسبة التى بين زيدو كاتب تفيد أن زيداً هو الكاتب وأنهما اتحدا
بحيث صار أحدهما هو الآخر ويسمى جزؤها الأول وهو المستند اليه
موضوعاً ويسمى جزؤها الثانى وهو المستند محمولاً، وان كانت تلك النسبة
الرابطة لا تفيد اتحاد الجزئين ولكنها تفيد أن وجود أحد الجزئين
بالنسبة للآخر كالشرط الذى يتوقف على وجوده وجود المشروط أو
تفيد نفي ذلك فعلى شرطية اتصالية ويقال للقضية شرطية متصلة كقولنا

إن كانت الشمس طالمة فالنهار موجود، فإن النسبة التي بين قولنا الشمس طالمة وبين قولنا النهار موجود لا تفيد أن أحدهما هي الأخرى ولكنها تفيد أن وقوع الأولى يستلزم وقوع الثانية وأنه كالشرطية، فهي التي حكم فيها بصدق قضية أو لا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى . وإن كانت تلك النسبة الرابطة تفيد التنافر أو رفع التنافر بين جزئيهما فهي شرطية انفصالية، كقولنا: إما أن يكون المدد زوجاً ، وإما أن يكون المدد فرداً . فإن النسبة الرابطة التي بين قولنا المدد زوج ، وبين قولنا المدد فرد تفيد التنافر والعناد بين الطرفين وهما في هذا المثال لا يجتمعان فيكون المدد زوجاً وفرداً مآً ولا يرتفعان فيكون لا زوجاً ولا فرداً، فهي التي حكم فيها بالتناقض بين طرفيهما أو بسلب ذلك التناقض . والجزء الأول من الشرطية متصلة كانت أو منفصلة يسمى مقدماً . وهو في المتصلة ما يسميه النحاة شرطاً . والجزء الثاني من الشرطية مطلقاً يسمى تالياً . وهو في المتصلة ما يسميه النحاة جواباً وجزءاً — وستنضح لك الحليات والوصلات والمنفصلات في الفصول الآتية إن شاء الله .

(والقضية إما موجبة كقولنا زيد كاتب ، وإما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب)

القضية مطلقاً، كلية كانت أو شرطية متصلة، أو شرطية منفصلة،

تنقسم الى موجبة وسالبة . أما الحلية فان كان الحكم فيها بثبوت
المحمول للموضوع فهي ، موجبة كقولنا زيد كاتب ، وفهمت المسألة ،
وعبد الله قوله الحق . فهذه كلها قد حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع فهي
موجبة . وان كان الحكم فيها بسلب ثبوت المحمول للموضوع فهي
سالبة ، كقولنا : زيد ليس بكاتب ، ولا يفلح المهمل ، والكاذب لا خير
فيه ، فهذه كلها قد حكم فيها بسلب ثبوت المحمول للموضوع فهي سالبة .
وأما الشرطية المتصلة فان كُن الحكم فيها بصدق قضية على تقدير
صدق قضية أخرى فهي متصلة موجبة كقولنا : ان ينجح الطالب في
الامتحان استحق المكافأة ، وان أصلحت ما بينك وبين الله أصلح
الله ما بينك وبين الناس ، وان تؤمنوا وتتقوا فلکم أجر عظيم ، فهذه
كلها قد حكم فيها بصدق قضية وتحققها وهي التالى على تقدير صدق
المقدم وتحققه بمعنى أنه اذا وجد المقدم وجد التالى فهي متصلة
موجبة . وان كُن الحكم فيها بسلب تحقق التالى على تقدير تحقق
المقدم فهي سالبة يعنى أن الاتصال بين المقدم والتالى ثنى
كقولنا : ليس ان كانت الشمس طالمة فالليل موجود أى أنه
لا تلازم ولا اتصال بين طلوع الشمس ووجود الليل . وأما الشرطية
المنفصلة فان كان الحكم فيها بالتنافى بين طرفيها فهي منفصلة موجبة
كقولنا : اما أن يكون الممد زوجا واما أن يكون فرداً وكقولنا : اما

أن تتفرغ لطلب العلم مع تقوى الله وإما أن تنصرف الى بلدك، ففي الأول قد حكمنا بالتنافي بين زوجية العدد وفرديته وفي الثاني بين التفرغ لطلب العلم مع التقوى والانصراف الى البلد فهي موجبة .
وان كان الحكم فيها بسلب ذلك للتنافي بين الطرفين فهي سالبة
كقولنا : ليس اما أن يكون العدد زوجا واما أن يكون أربعا فانه حكم
فيها بسلب التنافي بين الاربعة والزوجية وكقولنا ليس إما أن نكون
قهيأ أو منطقيا فانه قد حكم فيها بسلب التنافي بين كونك قهيأ ومنطقيا
(وكل واحدة منهما إما بخصوصة كما ذكرنا ، وإما
مسوورة كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان
بكاتب ، وإما جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان كاتب
وبعض الانسان ليس بكاتب . وإما أن لا يكون كذلك ونسحق
مهمة كقولنا الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب)

القضية الخلية - موجبة كانت أو سالبة - تنقسم الى اربعة أقسام
لأن موضوعها اما كلي أو جزئي فان كان موضوعها جزئيا فهي
مخصوصة وشخصية كقولنا : سام زيد ، وزيد صالح في الموجبة وما
كذبت وما أنا بكاذب في السالبة وان كان موضوعها كليا فان كان
الحكم فيها على كل فرد من أفرادها صريحا فهي كلية مسورة وسورها

في الموجبة «كل» وجميع ونحوهما وفي السالبة «لا شيء» ونحوها كقولنا:
كل نفس بما كسبت رهينة . وكل من عليها فإن ، في الموجبة
ولا شيء من الانسان بحجر . ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق في
السالبة ، وان كان الحكم فيها على بعض الافراد صريحاً فهي جزئية
مسورة وسورها في الموجبة «بعض» ونحوها . وفي السالبة «ليس كل
وليس بعض وبعض ليس» كقولنا : بعض الطلاب يحفظ ألفية ابن مالك
وبعض الطلاب يدرس المنطق في الموجبة وبعض الطلاب لا يحفظ
الالفية وبعض الطلاب لا يدرس المنطق في السالبة ، وان لم يصرح
بالحكم فيها على الكل ولا على البعض فعلى موهلة كقولنا : عالم قريب
يملا طباق الارض علماً ، ورب الدار أدري بما فيها في الموجبة ، ولا
يلدغ المؤمن من جحر مرتين (وليس الكريم على القنا بحرم) في السالبة.
والشرطية، متصلة كانت أو منفصلة ، موجبة أو سالبة ، كالحالية تنقسم
الى هذه الأقسام الأربعة ، لأن الحكم بالاتصال والانفصال ان
كان في زمان معين وفي حالة مخصوصة فهي شخصية ومخصوصية ،
كقولنا : إن جنتي الآن أكرمك ، وأنت الآن إما متوضوء
وإما غير متوضوء ، في الموجبة متصلة أو منفصلة ، وليس إن ذرتي
الآن أهينك ، وليس إما أن تطالع الآن درسك وإما أن تكون
في المسجد في السالبة . وان كان في جميع الأزمان والاحوال

التي يمكن اجتماعها مع المقدم ، فهي كلية وسورها في المتصلة الموجبة
كلما ومتى ومهما ونحوها ، وفي المنفصلة الموجبة دائماً ، وفي سالبتيهما
ليس البتة ، كقولنا : كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفاها الله ، ودائماً
إما أن تكون الشمس طاللة وإما أن يكون الليل موجوداً في الموجبة
وليس ألبتة ان كان هذا الشخص حيواناً فهو حجر ، وليس ألبتة
إما أن يكون هذا الكتاب شرح لإساغوجي أو في علم المنطق ،
في السالبة ، وان كان في بعض الأزمان والأحوال فهي جزئية ،
وسورها في الموجبة ، متصلة كانت أو منفصلة ، قد يكون ، وفي سالبتيهما
قد لا يكون في المتصلة خاصة ليس كلما وليس متى ونحوهما وفي المنفصلة
ليس دائماً كقولنا : قد يكون اذا كنت من الطلاب أمرت بتلقي علم
للمنطق وقد يكون إما أن يكون فرض الرجل في التركة الربيع وإما
أن يكون فرضه النصف في الموجبة وقد لا يكون اذا كنت من الطلاب
أمرت بتلقي المنطق وقد لا يكون إما أن يكون فرض الرجل في التركة
الربيع وإما أن يكون فرضه النصف في السالبة وان أهمل الحكم من
بيان شخصية الأزمان والأحوال وكتبتها وجزئيتها فهي مهملة نحو
« وان عاقبتهم فاقبوا بمثل ما عوقبتهم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين »
واما أن تكون الصلاة جهرية واما أن تكون سرية في الموجبة
وليس ان كنت على طهارة بحرمت عليك الصلاة وليس إما أنه

تكون صلاتك ذات ركوع واما أن تكون ذات سجود في السالبة
(والمتصلة إما لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالمة
فالنهار موجود ، وإما اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقاً
فالحمار ناهق)

قد علمت ان الشرطية المتصلة هي التي حكم فيها بصدق قضية
وهي التالي ان كانت موجبة أو لا صدقها ان كانت سالبة على تقدير
صدق قضية أخرى وهي المقدم فهذه المتصلة ان كان بين مقدمها وتاليها
علاقة وراطة توجب استلزام تحقق التالي عند تحقق المقدم فهي لزومية
كقولنا ان كانت الشمس طالمة فالنهار موجود فان بين طلوع الشمس
ووجود النهار علاقة توجب تحقق أحدهما عند تحقق الآخر وهي العملية
لان المقدم حلة لتالي ومتى وجدت العلة وجد المعلول وكقولنا : ان كان
هذا الشراب خراً فهو حرام فان كونه خراً علة لحرمة وان لم يكن بين
مقدمها وتاليها علاقة توجب تحقق أحدهما عند تحقق الآخر ولكن
اتفق أنهما متواتقان في الصدق فهي اتفاقية كقولنا : ان كان الانسان
ناطقاً فالحمار ناهق فانه لا علاقة بين ناطقية الانسان وناطقية الحمار
ولكن اتفق أن الانسان ناطق وأن الحمار ناهق وكقولنا : ان كنت
من بيت الخلفاء فأنا من بيت النبوة وكقولك : ان كنت ناجراً فأنا

طالب علم وإن كنت مشتغلاً بعلوم الدنيا فأما مشتغل بعلوم الدين
فهذه لا تلازم بينها وإنما هي من قبيل الاتفاق فقط

(والمنفصلة إما حقيقية كقولنا العدد إما زوج وإما فرد
وهي مائة الجمع والخلو ماء، وإما مائة الجمع فقط كقولنا هذا
الشيء إما أن يكون شجراً أو حجراً، وإما مائة الخلو فقط
كقولنا زيد إما أن يكون في البحر وإما أن لا يفرق)

قد علمت أن الشرطية المنفصلة هي التي حكم فيها بالتناقض بين
طرفيها إن كانت موجبة أو سلبية ذلك التناقض إن كانت سالبة، فهذه
المنفصلة إن كان الحكم فيها بالتناقض بين طرفيها صدقاً وكذباً فهي
الحقيقية والمراد بتناقض طرفيها صدقاً أن لا يجتمعا في الصدق والتحقق
وبتناقضهما كذباً أن لا يرتضا معاً، فتوالت إما أن يكون هذا العدد زوجاً
وأما أن يكون فرداً منفصلة حقيقية لأن قولك هذا العدد زوج وهذا
العدد فرد لا يمكن صدقهما على شيء واحد بحيث يكون زوجاً وفرداً
معاً ولا يمكن ارتقاهما عن شيء واحد بحيث يكون غير زوج وغير
فرد معاً فهي مائة جمع ومائة خلو ماء، وتركيب من الشيء وتقيضه
أو المساوي لتقيضه، فالركبة من الشيء وتقيضه كقولنا إما أن يكون
هذا الشيء انساناً وإما أن لا يكون انساناً وكقولنا إما أن يكون هذا

الكتاب في علم المنطق وإما أن لا يكون في علم المنطق، وكقولنا إما أن تكون طالب علم وإما أن لا تكون طالب علم. والمركبة من الشيء والمساوي لتقيضه كالمثال الأول فإن تقيض الزوج لا زوج وهو يساوي الفرد وكذلك الفرد تقيضه لا فرد وهو يساوي الزوج. وإن كان الحكم فيها بالتناقض بين طرفيها صدقاً فقط فهي مائة المجمع وتركيب من الشيء والأخص من تقيضه كقولنا إما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً فإن الشيء لا يكون شجراً وحجراً معاً فهما متنافيان صدقاً، وقد يرتفعان معاً فيكون انسان مثلاً لأن تقيض الشجر لا شجر وهو صادق بالحجر والانسان مثلاً بالحجر أخص من تقيض الشجر الذي هو لا شجر، وكقولنا إما أن تكون من المصلين وإما أن تشتغل بمطالعة درسك فهذان لا يجتمعان وقد يرتفعان كما إذا كنت قائماً مثلاً. وإن كان الحكم فيها بالتناقض بين طرفيها كذباً فقط أي لا يرتفع طرفاها معاً فهي مائة الخلو وتركيب من الشيء والأهم من تقيضه كقولنا إما أن تكون هذه المسئلة من المنطق وإما أن لا تكون من قسم التصديقات فهذه مائة خلو فقط لأن طرفيها لا يرتفعان إذ لو ارتفعا لمكانت من التصديقات وليست من المنطق ويجوز اجتماعهما إذا كانت من قسم التصورات وقد تركبت من الشيء والأهم من تقيضه فإن تقيض كونها من المنطق أنها ليست من المنطق وكونها ليست من قسم

التصديقات أهم من كونها ليست من المنطق لشموله قسم النصوصات،
وكقولنا اما أن تكون من طلبة العلم الشريف واما أن لا تكون من
طلبة الجامع الأزهر فهذان لا يرتفعان اذ لو ارتفعا لكان من طلبة
الجامع الأزهر وليس من طلبة العلم الشريف ويمجوز اجتماعهما بأن
يكون من طلبة العلم في مشيخة الأسكندرية، وكقول المصنف: زيد إما
أن يكون في البحر وإما أن لا يفرق فهذان لا يرتفعان اذ لو ارتفعا
لمنفرق وهو في البر ويمجوز اجتماعهما اذا كان في البحر ولم يفرق

(وقد تكون المنفصلات ذوات أجزاء كقولنا العدد
إما زائد أو ناقص أو مساو)

قد علمت أن المنفصلة الحقيقية تتركب من قضيتين احدهما
تناقض الأخرى أو تساوى نقيض الأخرى وأن مانعة الجمع تتركب
من قضيتين احدهما أخص من نقيض الأخرى وأن مانعة الخلو
تتركب من قضيتين احدهما أهم من نقيض الأخرى وينبغي أن نعلم
الآن أن الانفصال الحقيقي كما يصح أن يتركب من طرفين أحدهما
نقيض الآخر أو مساوى نقيضه يصح أن يتركب من جملة أطراف
مجموعها يساوى الشيء ونقيضه، فقولك اما أن يكون الكلى ذاتيا وإما
أن يكون غير ذاتي يسدل قولك اما أن يكون الكلى جنسا وإما
أن يكون فصلا واما أن يكون نوعا واما أن يكون خاصة واما أن

يكون عرضاً عاماً ، لأن الانفصال في القضية لم يقصد أن يكون بين
جزئين منها فقط وإنما أريد أن يكون بين جملة أجزائها وجملة أجزائها
لا يجمع في الصدق ولا في الكذب ، فهي إذن حقيقية مؤلفة من
الشيء والمساوي لتقيضه ، وكقول المصنف العدد اما زائد أو ناقص
أو مساو والمراد بالزيادة والنقصان والمساواة أن يكون ما اشتمل عليه
العدد من الكسور التي هي النصف والثالث والرابع والخمس والسادس
والسبع والثمان والتسع والمشر ماوية له أو أقل منه أو أكثر ، فالأربعة
عدد ناقص لأن له نصفاً وربما فقط وهي ثلاثة ، والستة عدد مساو
لأن له نصفاً وثلاثاً وسدساً وهي ستة ، والاثناعشر عدد زائد لأن
له نصفاً وثلاثاً وربما وسدساً وهي خمسة عشر ، فالزيادة والنقصان
والمساواة تعدل الشيء وتقيضه فإذا ألفت منها قضية واحدة كانت
منفصلة حقيقية وكما يتركب الانفصال الحقيقي من أكثر من جزئين
كذلك تتركب مائة الجمع فقط ومائة انطو فقط من ثلاثة أجزاء فأكثر
كما قول في مائة الجمع اما أن يكون هذا الكلي جنساً واما أن يكون فصلاً
ولما أن يكون نوعاً فجميع هذه الثلاثة لا يجمع وقد يرتفع إذا كان
خاصة أو عرضاً عاماً وكما قول في مائة انطو اما أن تكون من جملة كتابه
الله تعالى واما أن تكون من جملة العلم الشريف واما أن لا تكون من جملة
الجامع الأزهر فهذه الثلاثة يميز اجزاءها صيداً إذا كان من جملة مشيخة

الاسكندرية ومن حفاظ القرآن الكريم ولا يجوز اجتماعها كذبا فان
ارتفاعها يستلزم أن يكون من طلبة الأزهر وليس من حملة كتاب الله
ولا من طلبة العلم الشريف. وبالجملة فالمدار في المنفصلات على أن يكون
بين مجموع القضايا التي تتألف منها المنفصلة تناف إما في الصدق فقط أو
في الكذب فقط أو فيهما معا، ولا عبرة بمدد القضايا التي تتألف منها
هذه المنفصلات ، وإنما اقتصرنا على ذكر القضيتين لأن ذلك هو
أقل ما يمكن أن تتألف منه قضية منفصلة . والله أعلم بالصواب .

(التناقض)

(هو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضى
لذاته أن تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة كقولنا
زيد كاتب ، زيد ليس بكاتب)

أنت تعلم بالبداية أن الحكم الايجابى كقولك أنا كاتب يناقضه
الحكم السلبى كقولك ما أنا بكاتب ولست كاتباً ولكن ليس كل
اختلاف بالايجاب والسلب بين قضيتين يكون تناقضاً ، فان قولك
زيد كاتب وبكر ليس بكاتب لا تناقض بينهما ، وقولك أنا جائع ،
أنا لست متوضأ ، لا تناقض بينهما . وإنما التناقض هو اختلاف
قضيتين بالايجاب والسلب ، بحيث يقتضى هذا الاختلاف أن تكون

احدهما صادقة والأخرى كاذبة ، وأن يكون هذا الاقتضاء راجعاً الى ذات الاختلاف بالإيجاب والسلب لا الى شيء آخر . فقولك زيد انسان ، زيد ليس بانسان ، من قبيل التناقض لأن هاتين القضيتين قد اختلفتا بالإيجاب والسلب اختلافاً يقتضى لداته أن تكون احدهما صادقة والأخرى كاذبة ، بخلاف قولك زيد انسان زيد ليس بناطق ، فانهما وإن اختلفتا بالإيجاب والسلب اختلافاً يقتضى أن تكون احدهما صادقة والأخرى كاذبة ، إلا أن هذا الاقتضاء ليس راجعاً الى ذات الاختلاف بل مرجعه شيء آخر ، وهو أن الناطق والانسان متساويان فيما يصدقان عليه من الأفراد . فايجاب أحدهما إيجاب للآخر وسلب أحدهما سلب للآخر ، قولك زيد انسان يعدل قولك زيد ناطق ، وقولك ليس بناطق يعدل قولك ليس بانسان ، فمن هنا جاء التناقض بينهما لا من مجرد اختلاف القضيتين في الإيجاب والسلب

(ولا يتحقق ذلك إلا بعد اتفاقهما في الموضوع والمحمول والزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط نحو زيد كاتب زيد ليس بكاتب)

قد عرفت أن التناقض هو اختلاف قضيتين في الإيجاب والسلب بحيث يقتضى هذا الاختلاف اقتضاء ذاتياً أن تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة ، ولا يتحقق التناقض المعروف بهذا التعريف

الابعد اتفاق القضيتين في الموضوع ، فلا تناقض بين زيد قائم وبكر ليس بقائم ، وفي المحمول فلا تناقض بين زيد كاتب وزيد ليس بنائم ، وفي الزمان فلا تناقض بين زيد نائم ليلاً وزيد ليس بنائم نهاراً ، وفي المكان فلا تناقض بين زيد موجود في المسجد وزيد ليس بموجود في السوق ، وفي الإضافة فلا تناقض بين زيد أب لعمرو وزيد ليس بأب لبكر ، وفي القوة والفعل فلا تناقض بين الحرف في الدن مسكر بالقوة ، الحرف في الدن ليس بمسكر بالفعل . وفي الجزء والكل فلا تناقض بين زيد قرأ بعض هذا الكتاب وزيد لم يقرأ كل هذا الكتاب . وفي الشرط فلا تناقض بين زيد يحل له دخول المسجد اذا كان طاهراً وزيد لا يحل له دخول المسجد اذا كان جنباً . فاذا اختلفت القضيتان في واحد من هذه المذكورات لم يكن بينهما تناقض . وليس مرادهم أن الاختلاف في غير هذه الاشياء عفو ، فانه لا تناقض بين قولك زيد يحسن التكلم باللغة العربية ، زيد لا يحسن التكلم باللغة الأجنبية ، ولا بين قولك عندي عشرون رطلاً سمناً ، وليس عندي عشرون رطلاً زيتاً . وهكذا ، بل انما ذكرنا هذه الاشياء على سبيل التمثيل فقط ، والمقصود أن تتفق القضيتان ولا يوجد بينهما اختلاف في شيء أصلاً الا في الايجاب والسلب دون غيرهما . ماعدا الاختلاف في الكلية والجزئية اللذين ذكرهما المصنف بقوله

(ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية، ونقيض
 السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية، فالصورتان
 لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية لان
 الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء
 من الانسان بكاتب، والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض
 الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب)

فدعرت ان القضية كلية كانت او متصلة او منفصلة تنقسم الى موجبة
 وسالبة، وكل واحدة منهما تنقسم الى شخصية وكلية وجزئية ومهله،
 أما الشخصية فالتناقض فيها يتحقق بين القضيتين اذا اختلفتا بالايجاب
 والسلب واتفقتا فيما عداه، فالموجبة الشخصية تقيضها السالبة الشخصية،
 وأما الكلية والجزئية فالتناقض فيها لا يتحقق بين القضيتين على
 وجه الاطراد الا اذا اختلفتا في الايجاب والسلب وفي الكمية أيضاً
 وافقتا فيما عداهما، فالموجبة الكلية انما تناقضها السالبة الجزئية
 والسالبة الكلية انما تناقضها الموجبة الجزئية والمر في ذلك أن الحكم
 قد يكون ثابتاً لبعض الأفراد دون بعض فلو جئنا بموجبة كلية
 وأثبتنا فيها الحكم لكل الأفراد لكان كاذباً ولو جئنا مكانها
 بسالبة كلية وسلبنا الحكم فيها عن كل الأفراد لكان كاذباً أيضاً

كما لو قلنا كل ماء حلو فهذا الحكم كاذب لأن الحلوة ثابتة لبعض الماء دون بعض، ولو جئنا مكاتها بسالبة كلية وقلنا لاشيء من الماء يحلو لكان كاذباً أيضاً لأن الحلوة ثابتة لبعض الماء، فالكليتان كاذبتان في هذا المثال، ولكن لو جئنا في نقيض الموجبة الكلية بسالبة جزئية وقلنا بعض الماء ليس يحلو لكان صادقا ولو جئنا في نقيض السالبة الكلية بموجبه جزئية وقلنا بعض الماء حلو لكان صادقا، فنقيض الموجبة الكلية إنما هي السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية إنما هي الموجبة الجزئية، هذا هو السر في الكليتين، وأما السر في الجزئيتين فهو أن الحكم قد يكون ثابتاً لبعض الأفراد دون بعض فيصدق الحكم على البعض إيجاباً وبصدق سلباً مما فتصدق الجزئيتان كما في المثال السابق وكما في قولاك بعض الطلاب حنفي وبعض الطلاب ليس بحنفي فالجزئيتان صادقتان في هذا المثال، ولو جئنا في نقيض الموجبة الجزئية بسالبة كلية وقلنا لاشيء من الطلاب بحنفي لكانت كاذبة ولو جئنا في نقيض السالبة الجزئية بموجبة كلية وقلنا كل طالب حنفي لكانت كاذبة، فالقضيتان المحصورتان أي السورتان لا ينحقق التناقض بينهما مطلقاً إلا إذا اختلفتا في الكلية — أي الكلية والجزئية — مع اختلافهما في الإيجاب والسلب وافقنا فيما عدا ذلك : بقيت المهمة وحكمها حكم الجزئية لأنها في قوتها فإن كانت موجبة كان نقيضها

السالبة الكلية وإن كانت سالبة كان قضيها الموجبة الكلية، وما قيل في الحليات يقال مثله في الشرطيات فلا نطيل بذكره على أنه لا يناسب المبتدئين في هذا الفن، والله الهادي إلى سبيل الرشاد

(العكس)

(هو أن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الايجاب والسلب بحاله والتصديق بحاله)

العكس المعروف عند المناطقة بالعكس المستوى هو أن نجعل موضوع القضية محمولا لها ونجعل محمولها موضوعا فيها وإذا كانت موجبة أبقيتها على الايجاب وإن كانت سالبة أبقيتها على السلب، ولا يسمى هذا عكسا لقضية إلا إذا كان واجب الصدق متى كان الاصل - وهو القضية المعكوسة - صادقا، مثلا بعض الخير أسود فهذه القضية إذا أردنا عكسها يجب أن نجعل الاسود موضوعا والخير محمولا ونقول هكذا بعض الاسود خير فإذا فرضنا الاصل صادقا وجب أن يكون العكس كذلك لأن الاسود والخير يصدقان على ذات واحدة ففي صرح أن نقول بعض الخير أسود وجب أن يصح قولنا بعض الاسود خير. وقد وقع في بعض نسخ المتن تعريف بزيادة كلمة والتكذيب هكذا مع بقاء الايجاب والسلب بحاله والتصديق والتكذيب بحاله وهو خطأ فإن الاصل إذا كان

كاذبا لم يلزم أن يكون العكس كاذبا أيضاً فإن العكس لازم للقضية ومعنى صدق الملزوم صدق لازم ممول كن إذا كذب الملزوم وهو الأصل لم يلزم كذب اللازم وهو العكس كما إذا قلت كل حيوان إنسان فهذا كاذب ولو عكسته قلت بعض الإنسان حيوان لم يكن كاذبا مثله فالتلازم بين الأصل والعكس انما هو في الصديق فقط بمعنى أنه إذا صدق الأصل صدق عكسه أما إذا كذب الأصل فلا يلزم كذب عكسه

(والموجبة الكلية لا تنعكس كلية اذ يصدق قولنا كل إنسان حيوان ولا يصدق كل حيوان إنسان بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل إنسان حيوان يصدق بعض الحيوان إنسان فانما نجد شيئا موصوفا بالإنسان والحيوان فيكون بعض الحيوان إنسانا، والموجبة الجزئية أيضا تنعكس جزئية بهذه الحجة)

القضايا الحقيقية بالبحث عن عكوسها أربعة: الموجبة كلية وجزئية والسالبة كذلك والمهملة لكونها في قوة الجزئية تسري اليها أحكامها والشخصية قليلة الفائدة في اكتساب المجهولات من المعلومات . أما الموجبة الكلية فلا تنعكس موجبة كلية لجواز أن يكون الممول أهم من الموضوع فيصدق اثبات الممول لكل أفراد الموضوع

ويكذب اثبات الموضوع لكل أفراد المحمول، كما اذا قلت كل انسان حيوان فهذا صادق لأن المحمول ثابت لكل أفراد الموضوع ولو عكسناه كلياً وقلنا كل حيوان انسان كان كاذباً لأن الحيوان أعم من الانسان فاثبات الانسان لكل أفراد غير صحيح، وكما اذا قلت كل وضوء طهارة فهذا صادق، ولو عكسته كلياً قلت كل طهارة وضوء كان كاذباً لأن الطهارة أعم من الوضوء لشمولها التيمم، وإنما تنعكس الموجبة السالبة موجبة جزئية لأن المحمول اذا ثبت لكل أفراد الموضوع فقد صدق على شيء واحد فصح أن يثبت له كل منهما كما اذا قلت كل انسان حيوان فهنا قد أثبتنا الحيوان لكل أفراد الانسان فبعض أفراد الحيوان انسان فيصدق قولنا بعض الحيوان انسان البتة وهو المطلوب، وكما اذا قلت كل فاعل مرفوع فانه ينعكس الى قولنا بعض المرفوع فاعل لأنك قد أثبت المرفوع لشيء هو فاعل فبعض المرفوع فاعل وهو المطلوب، والموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية بهذه الحجة أيضاً فالك اذا قلت بعض البيع فاسد فقد صدق البيع والفاسد على شيء واحد فيصدق قولك بعض الفاسد بيع وهو المطلوب

(والسالبة السالبة تنعكس سالبة كلية وذلك بين بنفسه

لانه اذا صدق لاشئ من الانسان بمجر صدق لاشئ من
الحجر بانسان)

السالبة الكلية تنعكس كنفسها سالبة كلية ، فاذا صدق قولنا لاشئ من
من الانسان بمجر وجب أن يصدق قولنا لاشئ من الحجر بانسان
اذ لو لم يصدق هذا لصدق تقيضه وهو بعض الحجر انسان وهو موجبة
جزئية تنعكس الى قولنا بعض الانسان حجر وهو تقيض الأصل
الذى هو قولنا لاشئ من الانسان بمجر فلو لم تنعكس السالبة الكلية
سالبة كلية لصدقت القضية وتقيضها وهو محال ، وكما اذا قلت لاشئ
من الكلى يجزئى فانه ينعكس الى قولك لاشئ من الجزئى بكلى
اذ لو لم يصدق هذا العكس لصدق تقيضه وهو بعض الجزئى كلى
وينعكس الى قولك بعض الكلى جزئى وهو تقيض الأصل الذى
هو قولك لاشئ من الكلى يجزئى فيصدق الشئ ، وتقيضه وهو محال
(والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوماً فانه يصدق
بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه)

السالبة الجزئية ليس لها عكس لازم فان موضوعها قد يكون أهم
من المحمول فيصح سلب المحمول عنه سلباً جزئياً ولا يصح سلبه هو
عن الموضوع كما اذا قلت بعض الحيوان ليس بانسان فالحیوان لكونه

أهم من الانسان صحَّ سلب الانسان عنه سلباً جزئياً ولا يصح سلب الحيوان من الانسان لا كلياً ولا جزئياً، فلا يقال بعض الانسان ليس بحيوان فتصدق السالبة الجزئية ولا يصدق عكسها لا كلياً ولا جزئياً فلا تنعكس وهو المطلوب، والحاصل أن الموجبة كلية كانت أو جزئية - تنعكس الى موجبة جزئية والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية والسالبة الجزئية لا عكس لها والله أعلم

فها أنت قد آن لك أن تعرف قوايين اكتساب التصديقات المجهولة من التصديقات المعلومة ، عرفت أنواع القضايا التي يكثر دوراتها في التخاطب العام ويطلب وقوعها في الاستدلال وانها حليات ومتصلات ومنفصلات موجبات وسوالب كليات وجزئيات . فاذا هممت بالاستدلال على مسئلة من المسائل فاجمع معلوماتك التي تناسب تلك المسئلة وانظر من أى نوع هي من أنواع القضايا التي عرفتها واجتهد ان تكون مقدماتك صادقة في الواقع فاذا اطأنت نفسك الى صدق هذه المعلومات فرتبها على الطريقة التي ستعرفها في باب القياس ترشد الى الصواب والحق باذن الله. والله ينولى هدايتنا أجمعين

(القياس)

(هو قول ملفوظ أو معقول مؤلف من أقوال منى
 سلمت لزوم عنها لذاتها قول آخر)

الطريق القى يتوصل به الى اكتساب المجهولات التصديقية
 من المعلومات التصديقية هو المعروف باسم القياس وهو قول ملفوظ
 - ان أردت القياس الذى تسكلم به - أو هو قول معقول - ان أردت
 القياس ترتبه فى ذهنك قبل النطق به - مؤلف من أقوال ملفوظة فى القياس
 اللفظى ومعقولة فى القياس العقلى منى سلمت تلك الأقوال يلزم عنها لذاتها
 قول آخر ، كقولنا كل جنابة حدث وكل حدث لا يبيح الدخول فى الصلاة
 فهذا قول مؤلف من أقوال ويلزم عنها لذاتها قول آخر ، وهو قولنا
 كل جنابة لا يبيح الدخول فى الصلاة ، فلا تسمى القضية الواحدة قياساً ،
 وان استلزم صدقها صدق عكسها ، لأنها قول غير مؤلف من أقوال
 ولا يدخل فى القياس ، فهو قول الشاعر :

المبد يقرع بالمصا والحر تكفيه الملامة

لأنه وان تألف من أقوال الا أن هذه الأقوال لا يلزم عنها
 قول آخر . كما لا يدخل فيه الضروب العقبية الآتى بيانها عند الكلام
 على الاشكال قائمها وان تألفت على صورة القياس إلا أنها لا يلزم عنها قول

آخر، فهو لا شيء من الانسان بمجبر ولا شيء من الحجر بمجبور. ولا يدخل فيه أيضاً فهو قولك : العشرة والعشرة مساوية لعشرين ، والعشرون مساوية لحاصل ضرب أربعة في خمسة ؛ فهذا قول مؤلف من أقوال يلزم عنها قول آخر، وهو أن العشرة والعشرة مساوية لحاصل ضرب أربعة في خمسة ، إلا أن هذا القول الآخر لم يلزم عن المؤلف من أقوال لذاته ، وإنما لزم عنه بواسطة مقدمة أجنبية معلومة ، وهي أنه مساوي المساوي لشيء مساو لثلك الشيء . ألا ترى أنك لو قلت . الانسان مباين للفرس ، والفرس مباين للناطق ، لا يلزم عنه أن الانسان مباين للناطق لعدم صدق المقدمة الأجنبية . وهي قولنا مباين المباين لشيء مباين لثلك الشيء ، وقد أشار المصنف بقوله « متى سلمت » الى أنه لا يشترط في القياس أن تكون مقدماته صادقة في الواقع ، وإنما المدار على أن تكون مسلمة عند المستدل بها ، فيدخل في التعريف القياس الكاذب المقدمات إذا كانت مسلمة عند المستدل بها ، كما إذا قلت كل انسان جاد وكل جاد ملتهب ، فهذه الأقوال المؤلفة كاذبة ولكن إذا سلمها المستدل بها يلزم عنها لذاتها قول آخر وهو كل انسان ملتهب . ولما كانت النتيجة المطلوبة مغايرة في الواقع لكل من المقدمتين أشار المصنف الى وجوب مغايرتها بقوله « قول آخر فانها » لو كانت إحدى المقدمتين لسكانت معلومة ومجبرة منا ولكن ذلك

من قبيل الاستدلال على الشيء بنفسه وهو مما لا يصدر عن العقلاء
(وهو إما اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف
حادث فكل جسم حادث، وإما استثنائي كقولنا إن كانت
الشمس طالمة فالنهار موجود لكن للنهار ليس بموجود
فالشمس ليست بطالمة)

القياس إما اقتراني وإما استثنائي، فالاقتراني هو ما اقترن
فيه موضوع المطلوب أو مقدمه بشئ محموله أو تاليه، كقولك كل جسم
مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث، فهذا قياس اقتراني
لأن موضوع المطلوب وهو الجسم قد اقترن في القياس بشئ محموله
وهو الحادث، وكقولك كلما كانت الشمس طالمة فالنهار موجود وكلما
كان النهار موجوداً فالعالم مضيء ينتج كلما كانت الشمس طالمة
فالعالم مضيء، وهذه النتيجة قد اقترن مقدمها بشئ تاليها في القياس،
أما القياس الاستثنائي فهو الذي قد فصل بين مقدمتيه بأداة
الاستثناء كقولك إن كانت الشمس طالمة فالنهار موجود لكن
للنهار ليس بموجود ينتج الشمس ليست بطالمة فهذا قياس استثنائي
لأنه قد فصل بين مقدمتيه بأداة الاستثناء وهي لكن

(والمسكود بين مقدمتي القياس يسمى حداً أوسطاً ،
وموضوع المطلوب يسمى حداً أصغر ، ومحموله يسمى حداً
أكبر ، والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى صغرى ، والتي فيها
الاكبر تسمى كبرى ، وهيئة التأليف تسمى شكلاً)

القياس الاقتراني يتألف من قضيتين هما مقدمتا القياس ، كما
تقول كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ، ولهذا القياس نتيجة هي
المطلوب وهي قولنا كل انسان جسم ، فالتجده في مقدمتي القياس مكرراً
وهو هنا الحيوان يسمى حداً أوسطاً لأنه في الغالب يكون أعم من
موضوع المطلوب وأخص من محمله ولأنه هو الذي اتخذته وسطاً
للتصديق بثبوت محمول المطلوب لموضوعه ، وموضوع المطلوب يسمى حداً
أصغر لأنه في الغالب يكون أخص من محمله ومحمول المطلوب يسمى
حداً أكبر لانه في الغالب يكون أعم من الموضوع ، والمقدمة التي فيها
الأصغر وهي الاولى تسمى الصغرى والمقدمة التي فيها الاكبر وهي
الثانية تسمى الكبرى وهيئة التأليف تسمى شكلاً ، وهذه الهيئة هي
الحالة الحاصلة من وضع الحد الاوسط بالنسبة للحدين الآخرين من
كونه موضوعاً أو محمولا لما على الوجه الذي بينه المصنف بقوله
(والاشكال أربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في

الصغرى موضوعاً في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان
بالمعكس فهو الرابع وان كان موضوعاً فيها فهو الثالث وان
كان محمولاً فيها فهو الثاني)

الأشكال الحاصلة من وضع الحد الاوسط الذى يتكرر ذكره في
المقدمتين أربعة ، لأنه إن كان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى
فهو الشكل الاول ، كما تقول كل مسجد وقف وكل وقف بمجرم يبعه
فكل مسجد بمجرم يبعه ، فالحد الاوسط وهو وقف قد وقع محمولاً
في الصغرى موضوعاً في الكبرى . وان كان محمولاً في الصغرى
وفى الكبرى معاً فهو الشكل الثانى ، كما تقول كل ما بين السرة
والركبة عودة ولا شيء مما يحمل النظر اليه بعودة فلا شيء مما بين
السرة والركبة يحمل النظر اليه فالحد الاوسط وهو عودة قد وقع
محمولاً في الصغرى وفى الكبرى معاً . وان كان موضوعاً فيها معاً فهو
الشكل الثالث ، كما تقول كل سارق خائن وكل سارق تقطع يده فبعض
الخائن تقطع يده فالحد الاوسط وهو سارق قد وقع موضوعاً في الصغرى
والكبرى معاً . وان كان موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى
فهو الشكل الرابع كما تقول كل أكل عمد يفسد الصوم ولا شيء من
التنفس بأكل عمد فبعض ما يفسد الصوم ليس بالتنفس فالحد الاوسط
وهو الأكل العمد قد وقع موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى

(والشكل الثاني منها يرتد الى الاول بعكس الكبرى
والثالث يرتد اليه بعكس الصغرى والرابع يرتد اليه بعكس
الترتيب أو بعكس المقدمتين جميعاً)

قد عرفت أن الحد الاوسط في الشكل الاول يكون محولاً في
الصغرى موضوعاً في الكبرى وفي الشكل الثاني محولاً في الصغرى
وفي الكبرى مماً، فإذا أردت رد الشكل الثاني الى الاول عكست
الكبرى فصيرت محولاً وهو الحد الاوسط موضوعاً وصيرت موضوعها
محولاً فيعود الاوسط محولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى ،
فقلنا كل ما بين السرة والركبة عودة ولا شيء مما يحمل النظر اليه
بعودة يرجع الى الاول بعكس الكبرى فتقول ولا شيء من العودة
يحمل النظر اليه . وعرفت أن الحد الاوسط في الشكل الثالث يكون
موضوعاً في الصغرى وفي الكبرى مماً فإذا أردت رده الى الشكل
الاول عكست الصغرى ليكون محولاً فيها موضوعاً في الكبرى
فقلنا كل سارق خانن وكل سارق قطع يده يرجع الى الشكل
الاول بعكس الصغرى فتقول بضئ السارق . وعرفت أن الحد
الاوسط في الشكل الرابع يكون موضوعاً في الصغرى محولاً في
الكبرى فإذا أردت رده الى الشكل الاول فلما أن تكس الترتيب

ونجعل الصغرى الكبرى والكبرى صغرى ، كما تقول : كل وقف
لا يجوز بيعة وكل مسجد وقف ينتج بعض ما لا يجوز بيعة مسجد
فاذا عكست الترتيب قلت كل مسجد وقف وكل وقف لا يجوز
بيعه فينتج كل مسجد لا يجوز بيعة ثم تمكس النتيجة الى قولك
بعض ما لا يجوز بيعة مسجد وإما أن تمكس المقدمتين كما تقول في
المثال الاول بعض ما يفسد الصوم أكل لحم ولا شيء من الاكل
العمد بنفس فيمض ما يفسد الصوم ليس بنفس

(والكامل بين الانتاج هو الاول والشكل الرابع
بعيد عن الطبع جداً والذي له طبع مستقيم وعقل سليم
لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول)

الطريق المألوف طبعاً لا كتساب المجهولات هي أن تضع الحد
الصغر وهو موضوع المطلوب وتثبت له الحد الاوسط ثم تثبت
للاوسط الحد الاكبر وهو محمول المطلوب أو تسلبه عنه لينتج
اثبات الحد الاكبر للصغر أو سلبه عنه ، وهذا هو الحال في
الشكل الاول ؛ فلذلك كان بين الانتاج ، أما الشكل الثاني فيوافق
الشكل الاول في الصغرى ويخالفه في الكبرى فهو قريب من
الاول كأنه يتسدى السير معه الى نصف الطريق فيكون قد

اقترب من المطلوب ولذلك لا يحتاج الى رده للاول من كان مستقيماً
الطبع والفطرة سليم العقل والفكرة. أما الشكل الثالث فيمسه عن
الاول أكثر من بمد الثاني لأنه يخالفه في الصغرى فكأنما قد
افترقا من بداية سيرهما. والشكل الرابع بعيد عن الطبع جداً لانه
لا يتفق مع الشكل الاول في مقدمة من مقدماته

(وانما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب)
قد علمت أن القياس يتألف من مقدمتين : صغرى وكبرى،
فالصغرى إما موجبة كلية أو موجبة جزئية أو سالبة كلية أو سالبة
جزئية، والكبرى كذلك فهذه ستة عشر ضرباً لكل شكل من
الأشكال الأربعة. أما الشكل الاول فسيأتي الكلام على ضروبه
وأما الشكل الثاني فاما ينتج نتيجة مطردة بشرطين: الاول اختلاف
مقدمتيه بالإيجاب والسلب. الثاني أن تكون كبراه كلية. أما الاختلاف
المقدمتين بالإيجاب والسلب فيسقط به ثمانية ضروب الموجبة
الكلية الصغرى مع الموجبتين والموجبة الجزئية الصغرى مع
الموجبتين والسالبة الكلية الصغرى مع السالبتين والسالبة الجزئية
الصغرى مع السالبتين، وأما كلية الكبرى فيسقط به أربعة السالبة
الجزئية الكبرى مع الموجبتين، والموجبة الجزئية الكبرى مع
السالبتين. فالضروب المنتجة من هذا الشكل أربعة فقط (الضرب

(الاول) الموجبة السككية الصغرى مع السالبة السككية الكبرى وتبيته سالبة كلية ، كقولنا كل صلاة رباعية تقصر في السفر ولا شيء من الوتر يقصر في السفر فلا شيء من الصلاة الرباعية بوتر (الضرب الثاني) السالبة السككية الصغرى مع الموجبة السككية الكبرى وتبيته سالبة كلية كقولنا لا شيء من المفاعيل بمرفوع وكل مبتدأ مرفوع فلا شيء من المفاعيل بمبتدأ (الضرب الثالث) الموجبة الجزئية الصغرى مع السالبة السككية الكبرى وتبيته سالبة جزئية كقولنا بعض الهم تباح معه الصلاة ولا شيء من الحيز تباح معه الصلاة فبعض الهم ليس بمحيز (الضرب الرابع) السالبة الجزئية الصغرى مع الموجبة السككية الكبرى ، كقولنا : بعض ما يخرج من السبيلين يفسد الصوم ولا شيء من البول يفسد الصوم فبعض ما يخرج من السبيلين ليس ببول

(والشكل الاول هو الذى جعل معيار العلوم فنورده ههنا ليكمل دستورنا يستنتج منه المطالب كلها وشرط إنتاجه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وضروبه المنتجة أربعة :
الضرب الاول كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث ، الثاني كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف

بقديم فلا شيء من الجسم بقديم. الثالث بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث. الرابع بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم)

الشكل الاول لكونه بين الانتاج جعل ميزاناً للعلوم فهو الحقيق بالبيان في هذا المختصر ليكون دستوراً ومرجعاً ويمكن الانتفاع به في كل المطالب العلمية، وشرط انتاجه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى، أما ايجاب الصغرى فيسقط به ثمانية أضرب : السالبة الكلية الصغرى مع الكبريات الاربع والسالبة الجزئية الصغرى مع الكبريات الاربع، وأما كلية الكبرى فيسقط به أربعة : الموجبة الجزئية الكبرى مع الموجبتين الصغريين، والسالبة الجزئية الكبرى معها أيضاً فالمنتج من ضروبه أربعة فقط

(الضرب الاول) الموجبة الكلية مع مثاها ونتيجته موجبة كلية، كقولنا : كل متمسك بدينه يحب لوطنه وكل يحب لوطنه يحافظ على استقلاله، فكل متمسك بدينه يحافظ على استقلال موطنه.

(الضرب الثاني) الموجبة الكلية الصغرى مع السالبة

الكلية الكبرى ونتيجته سالبة كلية ، كقولنا : كل قصب السكر يحتاج في استكمال نموه الى تسعة أشهر ، ولا شيء مما يحتاج استكمال نموه الى تسعة أشهر يمكن أن يزرع في العام الواحد مرتين ، فلا شيء من قصب السكر يمكن أن يزرع في العام الواحد مرتين .

(الضرب الثالث) الموجبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى ونتيجته موجبة جزئية ، كقولنا : بعض القابضين على المصالح العامة يهمل في القيام بما عهد اليه من الشؤون العمومية ، وكل من أهمل القيام بما عهد اليه من الشؤون العمومية جدير بأن يسمى خائناً ، فبعض القابضين على المصالح العامة جدير بأن يسمى خائناً .
(الضرب الرابع) الموجبة الجزئية الصغرى مع السالبة الكلية الكبرى ونتيجته سالبة جزئية ، كقولنا : بعض المسلمين تارك للصلاة عمداً ، ولا شيء من تارك الصلاة عمداً يؤذ لحقوق خالقه ، فبعض المسلمين ليس يؤذ لحقوق خالقه .

(تكميل) قد عرفت أن الحد الأوسط في الشكل الثالث يكون موضوعاً في الصغرى وفي الكبرى مما فضرابه ستة عشر أيضاً ، وشرط انتاجه إيجاب الصغرى وكلية احدى قدمتيه ، فسقط بالشرط الأول ثمانية ضرروب : السالبة الكلية الصغرى مع الكبرىات الأربع والسالبة الجزئية الصغرى مع الكبرىات الأربع ، وسقط بالشرط

الثاني الموجبة الجزئية الصغرى مع الجزئية الكبرى موجبة وسالبة،
فضروره المنتجة ستة : الموجبة الكلية الصغرى مع الكبريات
الأربع، والموجبة الجزئية الصغرى مع الكلية الكبرى موجبة وسالبة.
وعرفت أن الحد الأوسط في الشكل الرابع يكون موضوعاً
في الصغرى محمولاً في الكبرى ، فضروره ستة عشر أيضاً ، وشرط
انتاجه إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافها بالإيجاب
والسلب مع كلية احدهما ، فضروره المنتجة ثمانية : الموجبة الكلية
الصغرى مع الموجبة الكبرى كلية أو جزئية بالشرط الأول ،
والموجبة الكلية الصغرى مع السالبتين ، والموجبة الجزئية الصغرى
مع السالبة الكلية ، والسالبة الكلية الصغرى مع الموجبتين ، والسالبة
الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى بالشرط الثاني .
وحسب المبتدئ في هذا الفن أن يكتفى بهذا القدر من التفصيل
الآن والله هو الفتاح العليم .

(والقياس الافتراضي إما أن يتركب من حيلتين كما مر
وإما من متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وكلما كان النهار موجوداً فالارض مضيئة ينتج ان
كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة ، وإما مركب من

منفصلتين كقولنا كل عدد إما زوج وإما فرد وكل زوج
فهو إما زوج الزوج أو زوج الفرد ينتج كل عدد إما فرد
أو زوج الزوج أو زوج الفرد، وإما من حلية ومتصلة
كقولنا : كلما كان هذا انساناً فهو حيوان وكل حيوان جسم
ينتج كلما كان هذا انساناً فهو جسم، وإما من حلية ومنفصلة
كقولنا : كل عدد إما زوج أو فرد وكل زوج فهو منقسم
الى متساويين ينتج كل عدد إما فرد وإما منقسم الى متساويين،
وإما من متصلة ومنفصلة كقولنا : كلما كان هذا انساناً فهو
حيوان وكل حيوان فهو إما أبيض أو أسود ينتج كلما كان
هذا انساناً فهو إما أبيض أو أسود

قد علمت أن المقدمات التي تتألف منها الاقضية هي الحليات
والمتصلات والمنفصلات، وأن القياس الاقتراني هو ما اقترن فيه موضوع
المطلوب أو مقدمه بسوى محموله أو تاليه، فأقسام تأليفه من المقدمات
المدكورة ستة: القسم الأول متركب من مقدمتين حليتين وقد مرت
أمثلة هذا القسم. القسم الثاني متركب من متصلتين كقولنا إن أعرض
المسلمون عن التمسك بالدين غضب الله عليهم وكلما غضب الله على
قوم ألبسهم ثوب القل والهوان ينتج إن أعرض المسلمون عن التمسك

بالدين ألبسهم الله ثوب القل والموان . القسم الثالث ما تركب من منفصلتين، كقولنا : دائماً إما أن يكون من تجاوز الميقات الى البلد الحرام محرماً بالعمرة واما أن يكون محرماً بالحج، ودائماً إما أن يكون المحرم بالحج مفرداً أو قارناً فدائماً إما أن يكون من تجاوز الميقات الى البلد الحرام محرماً بالعمرة أو مفرداً أو قارناً . القسم الرابع ما تركب من متصلة وحلية كقولنا كلما كان الأمير محافظاً على حقوق رعيته فهو مطاع في قومه وكل مطاع في قومه شديد البأس على أعدائه فكلاً كان الأمير محافظاً على حقوق رعيته فهو شديد البأس على أعدائه .

القسم الخامس ما ركب من منفصلة وحلية كقولنا : إما أن نعتصم بحبل الدين الخفيف وإما أن نتبع هواك وكل من اتبع هواه فهو في ضلال مبين ينتج إما أن نعتصم بحبل الدين الخفيف وإما أن نكون في ضلال مبين . القسم السادس ما ركب من متصلة ومنفصلة كقولنا : كلما كان نزول الدم مانعاً من الصوم فهو من الرحم وكل ما يزل من الرحم فهو إما حيض وإما نفاس فكلاً كان نزول الدم مانعاً من الصوم فهو إما حيض وإما نفاس

(وأما للقياس الاستثنائي فالشرطية الموضوعية فيه إن كانت متصلة فاستثناء غير المقدم ينتج عين للتالي كقولنا

ان كان هذا إنساناً فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان
واستثناء تقيض التالى ينتج تقيض المقدم كقولنا ان كان
هذا انساناً فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انساناً

القياس الاستثنائى كما عرفت هو مائتاف من مقدمتين تفصل
بينهما أداة الاستثناء واحدى مقدمتيه شرطية متصلة أو شرطية
منفصلة ، فان كانت شرطية متصلة فالمقدمة الأخرى إما أن يكون
الحكم فيها وضع المقدم أو رفعه أو وضع التالى أو رفعه كقولنا كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فإدعاء أداة
الاستثناء وهى لكن وضع للمقدم أى أن المقدم وهو اثبات الطالع
للشمس متحقق ولوقلنا لكن النهار ليس موجوداً فإدعاء أداة الاستثناء
رفع للتالى أى ان نسبة الوجود للنهار منفية فاستثناء عين المقدم ينتج
عين التالى لأن المقدم ملزوم والتالى لازم فاذا تحقق الملزوم تحقق
اللازم ضرورة التلازم بينهما واستثناء تقيض التالى ينتج تقيض المقدم
لأنه عند ارتفاع اللازم يرتفع الملزوم وإلا لوجد الملزوم بدون لازمه
كقولنا كلما استمرأ الولاة مرثع الظلم تولدت فى الرعية روح التمرد
لكن الولاة قد استمرأوا مرثع الظلم ينتج أن روح التمرد تولدت فى
الرعية أو قول لكن روح التمرد لم تولد فى الرعية ينتج أن الولاة لم

يستمر أو امرتع الظلم. أما استثناء تقيض المقدم فلا ينتج تقيض التالي واستثناء عين التالي لا ينتج عين المقدم لجواز أن يكون التالي من اللوازم العامة، فلو قلنا في المثال السابق لكن الولاية لم يستمر أو امرتع الظلم لم ينتج أن روح التمرد لم تتولد في الرعية لان تولد روح التمرد كما هو من لوازم ظلم الراعي كذلك هو من لوازم سوء الادارة ولو قلنا في المثال السابق لكن روح التمرد قد تتولد في الرعية لم ينتج أيضا أن الولاية قد استمر أو امرتع الظلم للعلة السابقة

(وان كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين أحد الجزأين ينتج تقيض الآخر واستثناء تقيض أحدهما ينتج عين الآخر وان كانت مائة الجمع فاستثناء عين أحد الجزأين ينتج تقيض الآخر واستثناء تقيض أحدهما لا ينتج وان كانت مائة الخلو فالامر بالعكس)

المنفصلة الحقيقية هي كما علمت تتركب من الشيء وتقيضه أو المساوي لتقيضه فإذا وقعت مقدمة في القياس الاستثنائي كان استثناء عين أحد طرفيها منتجا لتقيض الآخر وإلا لم اجتمع التقيضين واستثناء تقيض أحد طرفيها منتجا لعين الآخر وإلا لم يرفع التقيضين كقولنا اما أن يكون هذا المكلف مؤمنا ولما أن يكون كافرا لكنه

مؤمن فليس بكافر أو لكنه ليس بمؤمن فهو كافر أو لكنه كافر فهو ليس بمؤمن أو لكنه ليس بكافر فهو مؤمن، وإذا وقعت مائة الجمع مقدمة في القياس الاستثنائي وهي كما علمت تركب من الشيء والأخص من تقيضه كان استثناء عين أحد الجزأين منتجاً لتقيض الآخر والا لزم اجتماع الضدين، أما استثناء تقيض أحدهما فلا ينتج عين الآخر لجواز ارتقاعها معاً، كقولنا: إما أن يكون الطالب شهادة العالمية عضواً في المحكمة العليا وإما أن يكون قاضياً في إحدى مديريات القطر المصري لكنه عضو في المحكمة العليا فهو ليس بقاض في إحدى المديريات أو لكنه قاض في إحدى المديريات فهو ليس بعضو في المحكمة العليا، ولو استثنينا تقيض أحدهما قلنا لكنه ليس بعضو في المحكمة العليا لم ينتج أنه قاض في إحدى المديريات أو قلنا لكنه ليس بقاض في إحدى المديريات لم ينتج أنه عضو في المحكمة العليا لجواز ارتقاعها بأن يكون مدرساً أو تاجراً أو نحو ذلك. وإذا وقعت مائة انطو مقدمة في القياس الاستثنائي وهي كما علمت تركب من الشيء والأهم من تقيضه كان استثناء تقيض أحد الجزأين منتجاً لعين الآخر والا لرفع التقيضان معاً، أما استثناء عين أحدهما فلا ينتج تقيض الآخر لجواز اجتماعهما في الوجود كقولنا: إما أن يكون هذا المكلف مؤمناً وإما أن يكون عاصياً لمولاه لكنه ليس بمؤمن

فهو عاص لمولاه أو لكنه ليس بمصاص لمولاه فهو مؤمن لان قبض
الايان وهو الكفر أخص من المصية ولو استثنينا عين أحدهما
وقلنا لكنه مؤمن لم ينتج أنه غير عاص أو قلنا لكنه عاص لم
ينتج أنه غير مؤمن لان الايمان والمصيان بمعنى اقتراف الذنوب
بجسمان في مؤمن اقترف ذنباً ولا يرتفعان والا لكان كافراً وغير
مذنب والكفر أ كبر الذنوب والمعاصي التي يقترفها الانسان ..
ثبتنا الله وإياكم بالقول الثابت في الحياة وفي الآخرة فانا قد رضينا
بالله ربا وبالإسلام ديناً وبسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم نبياً ورسولاً

الصناعات الخمس

(البرهان هو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لا تحتاج اليقينية)
قد عرفت كيفية تركيب الاقيسة الاقترانية والاستثنائية وعلمت
المنتج منها وغير المنتج فاعلم الآن أن كل قياس تؤلفه على احدي
الكيفيات السابقة فهو اما برهان أو جدل أو خطاة أو شعر أو مغالطة
وهي التي يسميها المناطقة بالصناعات الخمس، والفرق بين هذه الخمسة
يرجع الى نفس المقدمات التي يتألف منها القياس لا الى كيفية تأليفها ..
فلو لمنا وأشرقها البرهان وهو القياس المؤلف من مقدمات يقينية، واتم
تكون المقدمة يقينية اذا اعتقدت الحكم الذي تشتمل عليه اعتقاده

جازماً مطابقاً لواقع ثابتاً لا يزول ولا يتغير كقولك : السماء فوقنا
فهذه المقدمة يقينية لانك تستفد ذلك اعتقاداً جازماً وهو اعتقاد
مطابق لواقع لا يزول ولا يتغير، وبالضرورة المقدمات اليقينية اذا ألفت
تأليفاً صحيحاً تنتج نتيجة يقينية

(واليقينيات ستة أوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين
والكل أعظم من الجزء ومشاهدات كقولنا الشمس مشرقة
والنار محرقة ومجربات كقولنا السقمونيا مسهلة للصغراء
وحسنيات كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس
ومتواترات كقولنا : محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة
وظهرت المعجزة على يده وقضايا بقياساتها معها كقولنا الاربعة
زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بتساويين)

اليقينيات ستة أقسام أوليات وهي القضايا التي يصدق بها العقل
بفطرته وغريزته فلا يتوقف التصديق بها الا على تصور أطرافها
كقولنا: الكل أعظم من الجزء والوالد اكبر سناً من ولده والنقيضان
لا يجتمعان ولا يرتفcan، ومشاهدات وهي التي يصدق العقل بها بواسطة
الحس كقولنا الشمس مشرقة وهذا الثوب أبيض اللون والسكر

حلو العلم ، ومنه ما يدرك بالحواس الباطنة كاعتقادنا بأن لنا قدرة على العمل وخوفاً ورجاء . ومجربات وهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة تكرار الاحساس بها كخواص النباتات والمعادن كقولنا الزرنيخ يقتل آكله والحجر يسكر شارب ، وحديثات وهي القضايا التي يصدق العقل بها لاستنادها وترتيبها على محسوسات أخرى لا يحتاج العقل الى نظر وتدبر في العلم بترتيبها عليها كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس فانا نشاهد الشمس طالعة وغاربة ونشاهد القمر كذلك يصف نوره اذا اقترب من الشمس ويزيد اذا ابتعد عنها فيسرع العقل الى الجزم بان نور القمر مستفاد منها وكقولنا ارتفاع الماء في الآبار من ارتفاع الماء في الانهار فانا نشاهد الآبار يرتفع ماؤها عند ما يزيد النيل وينقص عند قصائه فيسرع العقل الى الجزم بان ارتفاع الآبار منشؤه ارتفاع مياه النيل . ومتواترات وهي القضايا التي يجهزم العقل بها لاستناد الحكم فيها الى إخبار جماعة يؤمن تواترهم على الكذب كاعتقادنا بوجود مكة المكرمة والمدينة المنورة وكاعتقادنا بأن مولانا السلطان عبد الحميد الثاني يبيع بالخلافة في سنة ١٢٩٣ هجرية وأن حرباً قامت بين الدولة العلية واليونان في سنة ١٣١٤ هجرية انتصرت فيها الدولة العلية انتصاراً باهراً . وقضايا قياساتها مما وهي القضايا التي يكون الحكم فيها

مستنداً الى دليل لا يكاد ينيب عن الدهن كقولنا الاربعة زوج فان
هذا الحكم يستند الى اقسام الاربعة الى قسمين متساويين وهذا
الوسط لا يكاد ينيب عن الدهن

(والجدل وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة أو
مسلمة عند الخصمين كقولنا المدل حسن والظلم قبيح)

الثاني من الصناعات الجنس الجدل وهو قياس مؤلف من
مقدمات مشهورة بين الناس يترفون بها ولا يختلفون فيها كقولنا
العدل حسن والعالم قبيح وكشف المورة مذموم ومراعاة الضعفاء محمود
وتخلف المشهورات باختلاف الامم في عاداتها وأخلاقها وأديانها
فاختلاط الرجال بالنساء قبيح عند الامم الاسلامية حسن عند الامم
الغربية، الى كثير من العادات المحمودة عندهم الممقوتة عندهنا، ويتألف
الجدل أيضاً من المقدمات المسلمات وهي القضايا التي يسلمها الخصمان
كسائل أصول الفقه التي يأخذها الفقيه مسلمة عند الاستدلال على
حكم فقهي وكقواعد الحساب والهندسة اذا احتاج اليها الفقيه
أو المنطقي في الاستدلال

(والخطابة وهي قياس مؤلف من مقدمات مقبولة
من شخص معتمد فيه أو مظنونة)

الثالث من الصناعات الخمس الخطابة وهي قياس مؤلف من مقدمات تؤخذ على وجه القبول لصدورها من شخص معتد به كالجلل التي تصدر من الأولياء ومن كبار العلماء وأهل الزهد والنقوى وتتألف الخطابة أيضاً من المظنونيات وهي ما تنضم ترغيباً أو ترهيباً كالجلل المؤثرة التي يأتي بها الوعاظ والخطباء في خطبهم ومواعظهم (والشعر وهو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة متخيطة تنبسط منها النفس أو تنقبض)

الرابع من الصناعات الخمس الشعر وهو قياس مؤلف من مقدمات خيالية تنبسط منها النفس أو تنقبض كما يفعله كثير من الشعراء في المدائح والمراني والحماسيات ونحوها وكالكلمات التي تشجع بها المريض على تناول الادوية واحتمال آلام المرض ونحو ذلك

(والمغالطة وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق أو بالمشهور أو من مقدمات وهمية كاذبة)

الخامس من الصناعات الخمس المغالطة وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق، كما تقول عن الصورة النقوشة على الجدار مثلاً هذا فرس وكل فرس صاهل، أو من مقدمات وهمية كاذبة كما يحكم الوهم بالخوف من الميت والخوف من الأفراد ليلاً في مكان

مظالم وكما نجد كثيراً من الناس يجمعون عن المطالبة بحقوقهم من ذى سلطان لا اعتقادهم ان ذلك يعود بالمضرة عليهم وانما هو من الأوهام الباطلة

(والعمدة هو البرهان لا غير)

العمدة في اكتساب المجهولات التصديقية من بين الصناعات الخمس هو البرهان دون غيره لان مقدمات البرهان يقينية فنتائجها يقينية أيضاً ومقدمات ماعداه ظنية ولا ينتج الظنى الا ظنياً مثله

واعلم أن الجدل والخطابة والشعر من المطالب العالية التي ينتفع بها كثيراً في المحاورات العامة ويكثر دوراتها على ألسنة الخطباء والوعاظ والمرشدين في كل أمة وفي كل ملة وهي التي عليها مدار الترغيب والترهيب والحث على التحك باقامة الشائر الدينية وعلى التخلق بالأخلاق المرصية كالصدق والأمانة ومراعاة الضعفاء والرفق باليتامى والمساكين، والمقدمات الاقناعية والخيالية شعراً كانت أو نثراً فضل كبير في تربية الأمم وتكوين اعوجاجها والحفاظة على كيائها القومي وشعارها الديني . فقد أنبأنا التاريخ أن أحد كبار العلماء شد الركاب الى مكة المكرمة لاداء فريضة الحج وكان طريقه اليها مدينة الاسكندرية فلما حل بها ورأى هم القوم منصرفة الى مجامع اللهو والعب اختار أن يقدم ارشاد اخوانه المسلمين على أداء فريضته

فاخترع لهم أناشيد على نحو ما اعتادوا أن يلهاوا به وجعل يسلّمهم في
على تلك الأغاني فرائض الاسلام وواجباته وسننه ومنهوباته وما يأمر
به من الأخلاق الكريمة والشيم الفاضلة فالتفتوا حوله زمراً وأفواجاً
لاحباً في العلوم الدينية بل تلقّذاً بتلك الأناشيد الجميلة ولكن لم يعض
على هذا العمل زمن طويل حتى اعتدوا يهديه وأقلّموا عن الرذائل
التي قادم اليها الجهل بأوامر الدين الخفيف . فهذه سيرة أسلافنا
الصالحين في ارشاد الأمم الى خيرى الدنيا والآخرة أحسن الله
جزاءهم وشكر لهم ما احتملوا من المصاعب في ارشاد اخواتهم المؤمنين
فاعتبروا بأولى الأبصار ومثل هذا فليعمل الماملون . نأل الله جلّت
قدرته أن يسلك بالعاملين في جميع الاقطار الاسلامية مسلك الاعتدال
ومنهج الكمال .

وليكن هذا آخر ما خطه قلم المبد الضعيف المعترف بالمعجز
والتقصير محمد شاكر الجرجاوى بلأاً الحسينى نسباً الحنفى مذهباً
انطوائى طريقة وكان جمع هذه التطبيقات بمدينة الاسكندرية في
ذى الحجة الحرام سنة ١٣٢٥ هجرية والحمد لله أولاً وآخراً والصلاة
والسلام على سيد انطلق في البداية والنهاية ٢

يطلب من

مكتبة الخانجي بشارع عبد العزيز

المكتبة السلفية بشارع الاستئناف

مكتبة التهذيب لصاحبها احمد افندي محبوب بجوار الازهر

بمصر

ثمان النسخة ٤ قروش صاغ

Bibliotheca Alexandrina



0417905